الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

تحليل امكانات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع النفط كمورد للخزينة العمومية (2000- 2015)

إعداد الطالبات:

- ✓ راضية شيحه
- ✓ ماجدة جعفور
- ✓ وسيلة الذيب

تحت إشراف الأستاذة:

رحيمة بوصبيع صالح

لجنة المناقشة:

د. بغداد بنين	أستاذ محاضر صنف – ب–	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
أ.رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ مساعد صنف – أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ. بشير بن موسى	أستاذ مساعد صنف– أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

تحليل امكانات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع النفط كمورد للخزينة العمومية (2000- 2015)

إعداد الطالبات:

- ✓ راضية شيحه
- ✓ ماجدة جعفور
- ✓ وسيلة الذيب

تحت إشراف الأستاذة:

رحيمة بوصبيع صالح

لجنة المناقشة:

د. بغداد بنين	أستاذ محاضر صنف – ب–	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
أ.رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ مساعد صنف – أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ. بشير بن موسى	أستاذ مساعد صنف– أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾

«سورة الإسراء 85»

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

إلى من غمرتني دوما بحبها وحنانها إلى من كان دعاءها نورا يضيء كل شيء إلى ملاكي في الحياة ...أمي

إلى من سهر عليا الليالي، وأنفقا عليا النفيس والغالي إلى الدرع الواقي والكنز الباقي لك أقدم وسام الاستحقاق...أبي

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندونني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي... إخوتي:

دلال، إشراف، خلود، إسماعيل

إلى كتاكيت العائلة الذين أنارو بشمعتهم عليا أبناء أخواتي الغاليين:

محمد الأمين، مروة، محمد الهاشمي

إلى روح جدي الطاهرة

إلى جدتي الغالية و كل خالاتي وعماتي وأخوالي وأعمامي وأبنائهم كل واحد باسمه

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم: زملائي وأصدقائي، وخاصة إلى أختي التي لم تلدها أمي "راضية"

إلى كل من لم يذكرهم القلم ولم ينساهم القلب

ماجدة

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

إلى من غمرتني دوما بحبها وحنانها إلى من كان دعاءها نورا يضيء كل شيء إلى ملاكي في الحياة ...أمي

إلى من سهر عليا الليالي، وأنفقا عليا النفيس والغالي إلى الدرع الواقي والكنز الباقي لك أقدم وسام الاستحقاق...أبي

إلى توأم روحي وزهرة حياتي أختي الغالية: نور الشفاء

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندونني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي... إخوتي:

بشير، عمار، ياسين، أكرم

إلى جدتي الغالية

إلى أخوالي كل واحد باسمه وإلى روح عمي الطاهرة

إلى كل عائلة "شيحه" وعائلة" بن نونة"

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم: زملائي وأصدقائي، وخاصة إلى أختي التي لم تلدها أمي "ماجدة"

إلى كل من لم يذكرهم القلم ولم ينساهم القلب

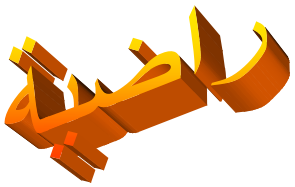

شكر وعرفان

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله ودوام الصحة والعافية، والصلاة والسلام على الرسول صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ ة الكريمة بوصبيع صالح رحيمة التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها وإرشاداتها لإتمام هذا البحث ومدت لنا يد العون

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

إلى كل من شاركنا المشوار الدراسي

إلى كل من علمنا حرفا

إلى كل من ساندنا ولو بكلمة طيبة

وسيلة راضية ماجدة

الملخص:

1- باللغة العربية:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها قطاع النفط في تحقيق الإيرادات واعتبارها موردا رئيسيا تعتمد عليه الدولة في إيراداتها الاقتصادية، ولأن هذا الإيراد متربط بتغيرات السوق العالمي للنفط الذي لا يمكن للجزائر التحكم في متغيراته، وجب على الجزائر إعادة النظر في طبيعة اقتصادها والبحث عن بدائل لهذا القطاع، في ظل توفر امكانات هائلة ومتنوعة للجزائر مثل الزراعة، الطاقات المتجددة، السياحة....وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في قدرة هذه الإمكانات في تحقيق عوائد يمكنها تعويض عوائد النفط للاقتصاد الجزائري متخذين فترة 2000-2015 كفترة دراسة.

الكلمات المفتاحية: قطاع النفط- قطاع الزراعة- قطاع الطاقات المتجددة- قطاع السياحة- الموارد.

2- باللغة الأجنبية:

Summary:

In view of the great importance played by the oil sector in the achievement of revenues and considered a major resource on which the state depends on its economic revenues, and because this revenue is linked to changes in the global oil market, which Algeria can not control its variables, Algeria must reconsider the nature of its economy and look for alternatives to this sector, In light of the huge potential of Algeria, such as agriculture, renewable energies, tourism ... This study is to examine the potential of this potential to achieve returns that can compensate oil revenues to the Algerian economy, taking the period **2000-2015** as a study period.

Keywords: Oil Sector - Agriculture Sector - Renewable Energy Sector - Tourism Sector - Resources.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
كلمة شكر وتقدير	VI
الملخص	VII
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	XI
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الإمكانيات البديلة لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	03
المطلب الأول: تعريف النفط ومراحل تطوره في الجزائر	03
المطلب الثاني: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	07
المبحث الثاني: الإمكانيات الطبيعية والبشرية للاقتصاد الجزائري	12
المطلب الأول: الامكانيات الجغرافية والبشرية للجزائر	12
المطلب الثاني: الإمكانيات الزراعية للجزائر	15
المبحث الثالث: الإمكانيات الطاقوية والسياحية للاقتصاد الجزائري	20
المطلب الأول: امكانات الطاقات المتجددة في الجزائر واستخداماتها	20
المطلب الثاني: القطاع السياحي كإحدى الخيارات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري	27
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: الإمكانات البديلة للنفط في الجزائر وقدرتها على تحقيق الإيرادات	35
تمهيد	36
المبحث الأول: قدرة الإمكانيات البشرية والزراعية للجزائر في تحقيق الإيرادات	37
المطلب الأول: دور الموارد البشرية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري	37
المطلب الثاني: قدرة الزراعة في تحقيق الإيرادات	39

المبحث الثاني: قدرة الطاقات المتجددة في تحقيق الإيرادات..... 44
المطلب الأول: قدرات الجزائر في الطاقات المتجددة 44
المطلب الثاني: استراتيجية الطاقات المتجددة وآفاقها في الجزائر 48
المبحث الثالث: قدرة السياحة في تحقيق الإيرادات..... 52
المطلب الأول: عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية والمساهمة المباشرة في الناتج المحلي..... 52
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التشغيل وحجم الاستثمارات في القطاع السياحي..... 55
المطلب الثالث: آفاق السياحة في الجزائر والحلول المقترحة..... 57
خلاصة الفصل الثاني..... 60
الخاتمة العامة..... 61
قائمة المراجع..... 63

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1 –1	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2009	07
2 –1	مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الإجمالي 2000- 2009	08
3 –1	الموازنة العامة للجزائر من 2000- 2006	10
4 –1	تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها للفترة 2000- 2006	11
5 –1	مساحة وحدود ومميزات الدولة الجزائرية	12
1 –2	تطور مساهمة العمالة الفلاحية خلال الفترة 2000- 2013	38
2 –2	تطور الإنتاج الوطني بالحجم خلال الفترة 2011/2007	39
3 –2	تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000/ 2015	40
4 –2	تطور الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2013/2007	41
5 –2	تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013	42
6 –2	الإيرادات المحتملة من إجمالي الإنتاج	42
7 –2	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر لسنة 2007	44
8 –2	مساهمة طاقة الرياح في ميزانية الإنتاج% 2007/ 2015	46
9 –2	عدد السياح والإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000/ 2014	52
10 –2	المساهمة المباشرة للسياح في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015/2000	54
11 –2	مساهمة السياحة في التشغيل خلال 2000/ 2015	55
12 –2	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي خلال 2000/ 2015	56
13 –2	خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015	58

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1 –1	تطور الصادرات الجزائرية بدلالة إجمالي الصادرات للفترة 2000 إلى 2009	08
2 –1	علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بدلالة الناتج الإجمالي لـ 2000- 2009	09
1 –2	تطور الإنتاج الوطني بالحجم خلال الفترة 2011/2007	39
2 –2	نسبة مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2013/2007	41
3 –2	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر لسنة 2007	45

المقدمة العامة

تمهيد:

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري محدد، وهو قطاع النفط فصادراته كانت تحقق اكبر نسبة لدخل الدولة من خلال الإيرادات والعوائد المتأتية منه، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع النفط، وتكون هذه الإمكانات تتصف بالتنوع وتعدد الخيارات في ظل وجود موارد طبيعية وبشرية تدفع بالدولة في التنوع في اقتصادها خارج قطاع النفط وهذه الإمكانات المتاحة قد تساهم تحقيق إيرادات للدولة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري، ومن بين القطاعات الاستراتيجية التي تساهم بفعالية كبيرة في تحقيق الإيرادات ، والتي تعتبر بديلة لقطاع النفط من بينها قطاع الزراعة وقطاع الطاقات المتجددة وقطاع السياحة، وبالتالي الاهتمام بهذه القطاعات يمكن من تحقيق إيرادات يساعد الدولة على التنوع في اقتصادها وعدم التركيز على قطاع واحد، ومن خلال بحثنا هذا سنتطرق لهذه الاستراتيجيات والإمكانات البديلة للنفط في الاقتصاد الجزائري.

- **إشكالية البحث:**

انطلاقا من كل هذه الجوانب التي تبرز أهمية الإمكانات البديلة لقطاع النفط والتي تحقق إيرادات وعوائد، تصل إلى إبراز معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى قدرة إمكانات الاقتصاد الجزائري في تحقيق الإيراد العام؟

- **التساؤلات الفرعية:**

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري؟

2- ما هي أهم البدائل لقطاع النفط في الجزائر والتي لها القدرة على تحقيق الإيرادات؟

3- ماهي قدرة القطاعات البديلة في تحقيق الإيراد؟

- **الفرضيات المطروحة:**

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية التي قابلة للإثبات أو للنفي:

1- يساهم قطاع النفط في بناء الاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية لزيادة إيراداتها.

2- يعتبر كل من قطاع الزراعة والطاقة المتجددة والسياحة من بين أهم البدائل لقطاع النفط في الجزائر في تحقيق الإيرادات.

3– قدرة القطاع الزراعة والطاقات المتجددة والسياحة في تحقيق الإيرادات من خلال العوائد المتأتية منها.

- **أهداف البحث:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إبراز الدور الذي تلعبه قطاعات البديلة لقطاع النفط في تحقيق الإيراد، وذلك من اجل تغطية الفجوات الذي أحدثها أسعار النفط في الجزائر.

– معرفة دور وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري والبحث عن الإمكانات البديلة التي لها قدرات الاقتصادية في على تحقيق الإيرادات.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض:

– احد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على قدرة الإمكانات البديلة للنفط في تحقيق الإيراد.

– كونها تبحث عن بدائل للنفط فيظل تذبذب أسعاره.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

مما لاشك فيه أن لكل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع ومن هذه الأسباب ما يلي:

– الميل إلى البحث في مثل هذه المواضيع ذات طابع اقتصادي.

– الرغبة في إعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط.

– كونها القضية الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

– محاولة البحث عن البدائل المقترحة لقطاع النفط في الجزائر.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته، ارتأينا إتباع المناهج التالية:

المنهج الوصفي: الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو يوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها وسيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث؛

المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث؛

المنهج التحليلي: المعتمد على الإحصائيات والبيانات للاقتصاديات محل الدراسة ومن ثم التقييم والتقويم لإبراز الجوانب الايجابية والسلبية للإقليمية الجديدة على الدول النامية المنطوية تحتها ويبرز هذا المنهج بوضوح في الفصل التطبيقي للمذكرة؛

- **الدراسات السابقة:**

1– أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر – مذكرة للباحث وحيد خير الدين، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012: ذي تعرض في الفصل الأول إلى مدخل عام لاقتصاديات نفط متناولا في ذلك ماهية الثروة النفطية وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي، وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان السوق النفطية والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، حيث تناولت الطاقات المتجددة كبديل من حيث تحديد أهميتها ومعوقات تطورها، أما في الفصل الثالث فخصصه لدور شركة سوناطراك بصفتها قائد لعملية التنمية قطاع المحروقات مخصصا في ذلك المبحث الثاني والثالث للسياحة والزراعة كبدائل استراتيجية لقطاع المحروقات.

2– بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة للباحث عمراوي عادل، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2016/2015: الذي تعرض في الفصل الأول إلى مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري متناولا في هذا الفصل ماهية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، وفي الفصل الثاني تطرق إلى آليات الخروج من الأزمة النفطية وفقا لبدائل اقتصادية وتعرض من خلاله إلى الطاقات المتجددة والسياحة كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري، أما في الفصل الثالث يحمل عنوان الزراعة كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري بعرض أهمية هذا القطاع ومساهمته في التنمية.

3– دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس – مذكرة للباحث زواوية أحلام، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2013/2012: تم التعرض في الفصل الأول إلى مدخل لاقتصاديات الموارد الناضبة والطاقات التقليدية، أما الفصل الثاني تناول اقتصاديات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تبنيها في النظام الطاقوي العالمي، أما الفصل الثاني تناول الشطر الآخر من البحث والمتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة وتحديات الطاقات المتجددة، أما الفص الرابع تم التطرق إلى أهمية ودور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر في الدول المغاربية.

4– أهمية تطور الفلاحة الصحراوية كخيار بديل لقطاع المحروقات بالجزائر، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، بجامعة حمه لخضر بالوادي، للأستاذ عمامرة البشير و بن خليفة حمزة، نوفمبر 2016: تم التعرض الى القطاع الفلاحي في الجزائر الأهمية

والمقومات، وواقع ومساهمات ولاية الوادي كقطب فلاحي في تطور الفلاحة الصحراوية، والتحديات التي تواجه تطور الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي حتى تكون مساهم استراتيجي في التنويع الاقتصادي بالجزائر.

5– القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، بجامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 09/ 10 نوفمبر 2016، للأستاذ يونس زين وعبد المالك زين: تم التعرض الى أهمية الفلاحة كبديل اقتصادي والى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، والوادي ولاية صحراوية رائدة في الإنتاج الفلاحي.

- **حدود البحث:**

سنتناول من خلال هذه الدراسة الحدود السياسية لدولة الجزائر كدراسة حالة مع التركيز على الفترة من 2000 إلى غاية 2015 بشكل متفرق لما تحتويه هذه الفترة من محطات هامة للاقتصاد الجزائري وإمكاناته الاقتصادية، مع التركيز على بعض جوانب الإمكانيات الاقتصادية للجزائر كالإمكانات الزراعية والإمكانات السياحية وإمكانات الطاقة المتجددة، ومدى قدرتها على تحقيق إيراد اقتصادي دون سواها من الإمكانات وذلك لتعددها وصعوبة حصرها.

- **تقسيمات البحث:**

بغرض الإحاطة بموضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين وهما:

– الفصل الأول نظري تحت عنوان " **الإمكانات البديلة خارج قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري** " وتم التطرق خلال هذا الفصل إلى مبحثين الأول تحت عنوان قطاع النفط ومساهمته في تحقيق الإيراد، والمبحث الثاني بعنوان بعض الموارد البديلة لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

– الفصل الثاني فهو الفصل التطبيقي للدراسة تحت عنوان " **الإمكانات البديلة للنفط في الجزائر وقدرتها على تحقيق الإيرادات** " وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان قدرة الإمكانيات البشرية والزراعية في تحقيق الإيرادات، وتناولنا من خلال المبحث الثاني قدرة الطاقات المتجددة في تحقيق الإيرادات، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى قدرة السياحة في تحقيق الإيرادات.

- **صعوبات البحث:**

– صعوبة الحصول على المراجع التي تناولت موضوع البحث وبالأخص الطاقة المتجددة.

– عدم توفر المعطيات الإحصائية للسنوات الحالية التي تمكن من التحليل بشكل جيد، فضلا على أن الدراسة تقتضي توفر توقعات حول جوانب البحث.

– وجود تضارب في بعض الإحصائيات من طرف الدارسين لها.

الفصل الأول:

الإمكانيات البديلة لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

كان النفط ولا زال الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري والدافع نحو التقدم والتطور الاقتصادي منذ اكتشاف البترول عام 1956، حيث تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من هذه الموارد، محتلة بذلك مراكز متقدمة على المستوى العالمي سواء كانت من الاحتياطي أو الإنتاج أو فيما يخص التصدير، وتعتبر الثروة النفطية من أهم مصادر الطاقة في العالم و المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية للدول المصدرة لها ، فهي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق دفع قوي للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل الدفع بوتيرة التنمية إلى الأمام، ولكون النفط مهددا بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب الاعتماد المتزايد عليه، وجب على الجزائر اللجوء إلى البحث عن موارد طبيعية وبشرية ومالية وبدائل استراتيجية أخرى لقطاع النفط والتي تمتلك منها الجزائر الكثير من مثل الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة وسنحاول من خلال فصلنا هذا التعرف على إمكانيات الجزائر خارج قطاع النفط وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الإمكانيات الطبيعية والبشرية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: الإمكانيات الطاقوية والسياحية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: أهمية قطاع النفط للاقتصاد الجزائري

يلعب قطاع النفط أهمية كبيرة فهو المصدر الأساسي لتوليد الطاقة، حيث أن الدولة تعتمد عليه بصفة أولية في اقتصادها لتحقيق عوائد لدعم ميزانيتها والحصول على الإيرادات التي تصبو إلى تحصيلها، وبالرغم من أنه يعتبر مصدرا غير نظيف في توليد الطاقة أوجب بالجزائر إلى البحث عن امكانات أخرى بديلة لهذا القطاع والتي يمكن أن تحقق لها عوائد ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم وواقع وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري والتعرف على بدائل هذا القطاع.

المطلب الأول: تعريف النفط ومراحل تطوره في الجزائر

أولا: تعريف النفط:

لقد تعددت المفاهيم التعاريف التي أطلقت على هذا المصدر الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي يقدم مردود أفضل للبلاد نظرا لأهميته الكبيرة التي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي ونذكر جملة من التعاريف و المتمثلة فيما يلي:

1- التعريف الأول: يعرف النفط على أنه: " عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة"[1].

2- التعريف الثاني: يعرف النفط على أنه: " مادة سائلة وهي الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها اسم النفط الخام ولهذه المادة رائحة خاصة ومميزة، كما أن لونه متنوع بين (الأسود، الأخضر، البني، الأصفر) وينظر إليه على أنه مادة غازية"[2].

وبشكل عام يمكن تعريف النفط على أنه: " النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف حيث يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال، كما أن لزوجته تكون مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة متوقفة ومحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة ازدادت الكثافة النوعية أو ثقله والعكس صحيح".[3]

---

[1]- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 04.

[2]- الدوري محمد أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 1983، ص 17.

[3]- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 5. (بتصرف)

ثانيا: مراحل تطور النفط في الجزائر:

لقد مر التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر بثلاث مراحل وهي كالآتي:

1- مرحلة قبل الاستقلال:

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال بعض الآبار التي تم اكتشافها من قبل وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية للبترول- الجزائر-"(C .F.P.A) و "الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر" (S.N.Repal).

وشهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة" تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر.

وبعدما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية تجلت سلسلة من المشاكل القانونية والإدارية فحاول المشرع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج (المحروقات) وكانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي الذي حل محل قانون الناجم الفرنسي.

أ- قانون البترول الصحراوي:

ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والتي من مهامها التثمين والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية والتسيير المشترك لكل من الجزائر وموريتانيا والنيجر والتشاد، وكانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1952/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1952 /11/22 تمثل ما يسمى آنذاك "بقانون البترول الصحراوي"[1].

ب – اتفاقية ايفيان والتنظيم الصحراوي:

تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

– تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء وتقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون البترول الصحراوي، وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول وامتيازات إنتاجه وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون.

– تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من اجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية ويتم هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي هو" الهيئة

[1] – حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2012/2011، ص ص 29/ 30.

[2]– يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996،ص ص 33/32.

الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء أو باختصار الهيئة الصحراوية" وهو مكلف بتسيير وتنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء وبكل سيادة لبعض المهام البترولية.

– يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية وأصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دولية يعين كل من الطرفين عضو فيها.

– خلال فترة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها.

ويتبين من هذا العرض السريع للأحكام البترولية الرئيسية في اتفاقية ايفيان أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية وبحق الدولة الجزائرية في أن تخلف فرنسا في حقوقها وواجباتها كسلطة عمومية، إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي وذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أن منحتها ودون تأكيد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية.

2– مرحلة بعد الاستقلال

أ– مرحلة نظام الامتيازات (1962– 1971):

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من اجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات، استجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير وبتاريخ 31-12-1983، أسست الجزائر شركة سونطراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكاربونات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي[1].

ب– مرحلة التاميمات★ (1971– 1986):

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسالة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسالة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.

---

[1]– بلقاسم سرا يري،**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 16.

★**التأميم**: هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام، وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها

ومما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها وتجسيد ذلك في شهر فيفري 1971 عندما أممت الجزائر قطاع المحروقات، وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية[1].

ج- مرحلة الإصلاحات (1986- 2000):

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد وبنسبة كبيرة للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة التي لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة بهدف تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى وذلك من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لاكتشاف حقول جديدة وهذا ما فتح أبواب الاستثمار الأجنبي.

د- مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات (2000- 2013):

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، تم إصدار قانون جديد في 28 أفريل 2005 تحت رقم 05- 07 في إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهما:

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في صلب النص " سلطة ضبط المحروقات".
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص "النفط".

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات.

إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة على قانون المحروقات فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات واعتبر بأن قانون 2006 هو المتسبب في كبح واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة أن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة اعتبرته غير مشجع على الاستثمارات في الجزائر.

وبحلول 2013 صدر القانون رقم 13- 01 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 والمتعلق بالمحروقات الذي يتضمن تعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05- 07[2].

[1]- عمراوي عادل، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 16.

[2] - نفس المرجع السابق، ص ص 17/ 18.

المطلب الثاني: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري:

يعد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع النفط حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير النفط، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج النفط التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، إذ ظلت الصادرات خارج النفط في أحسن الظروف لا تتعدى 5%.

1- مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري:

أ - مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

يساهم قطاع النفط بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث أن اغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة صادرات من النفط وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (1- 1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2009:

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات النفط	21.42	18.48	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.11
إجمالي الصادرات	22.03	19.13	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات%	27.60	23.12	25.24	29.03	38.52	54.64	65.85	74.94	99.97	80.72

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2011/ 2012، ص44.

من خلال الجدول نلاحظ: إن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات النفط والتي عرفت نموا متزايدا منذ سنة 2003 إلى غاية 2008 وبلغت مستويات قياسية سنة 2008 ب: 77,19 مليار دولار وهذا بسب الارتفاعات المتواصلة التي شاهدتها أسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البترول سنة 2008 حوالي 99.97 دولار للبرميل، غير أن انخفاض وتقلبات الأسعار التي شاهدتها سنة 2009 والتي انخفض على إثرها متوسط سعر البترول إلى 80.72 أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية إلى 44.41 مليار دولار.

بالنسبة للصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايدا مستمرا طول فترة 2003- 2008 مترافقة مع الزيادة المستمرة للصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول التي عرفت مستويات قياسية سنة 2008 لتنتقل قيمة الصادرات الإجمالية من 22.03 مليار دولار سنة 2000 إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 هذا التطور مرتبط بالتزايد المستمر لأسعار النفط والتي انتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 غير أن سنة 2009 عرفت انخفاض في قيمة الصادرات 45.18 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض الصادرات النفطية المتأثرة بانخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم (1-1): تطور الصادرات الجزائرية بدلالة إجمالي الصادرات للفترة 2000 إلى 2009:

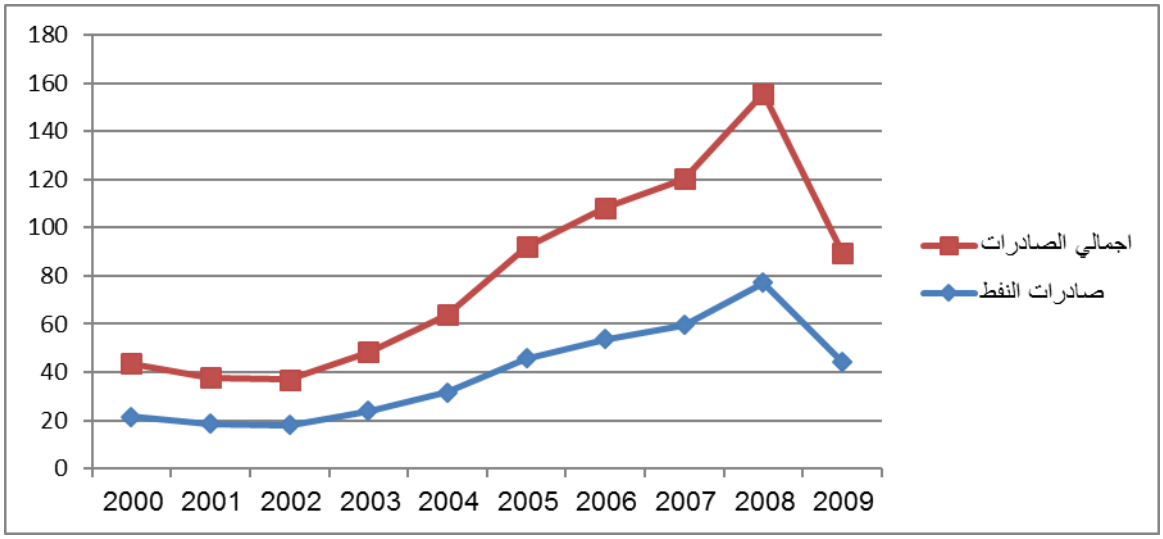

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ب- مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الإجمالي:

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه وبما أن قطاع النفط كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الإجمالي 2000- 2009:

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ناتج قطاع النفط	1616.3	1443.9	1477.1	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5000.5	3242.3
القطاعات الأخرى	2507.2	2783.2	3045.7	3378.6	3832.1	4211.8	4630	5319	6041.3	6969.7
الناتج الداخلي الإجمالي	4123.5	4227.1	4522.8	5247.5	6151.9	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212
النسبة من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي%	39.19	34.15	32.65	35.6	37.7	44.32	45.6	43.46	45.28	31.7

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2012/2011، ص 46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي والذي ارتفع من 1423.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 10212 مليار دينار سنة 2009 ومعنى ذلك أن قيمة الناتج الداخلي الإجمالي قد تضاعفت إلى أكثر من مرتين من سنة 2000 إلى سنة 2009. كما نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2009 سجلت انخفاضا في حجم الناتج الداخلي الإجمالي وأصبح 10212 مليار دينار بعدما كان 11042.8 مليار

دينار سنة 2008 وهذا بسب انخفاض ناتج قطاع النفط من 5000.5 مليار دينار إلى 3242.3 مليار دينار ويعزي ذلك إلى انخفاض الذي عرفته أسعار البترول.

الشكل رقم (1– 2): علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بدلالة الناتج الإجمالي لـ 2000–2009:

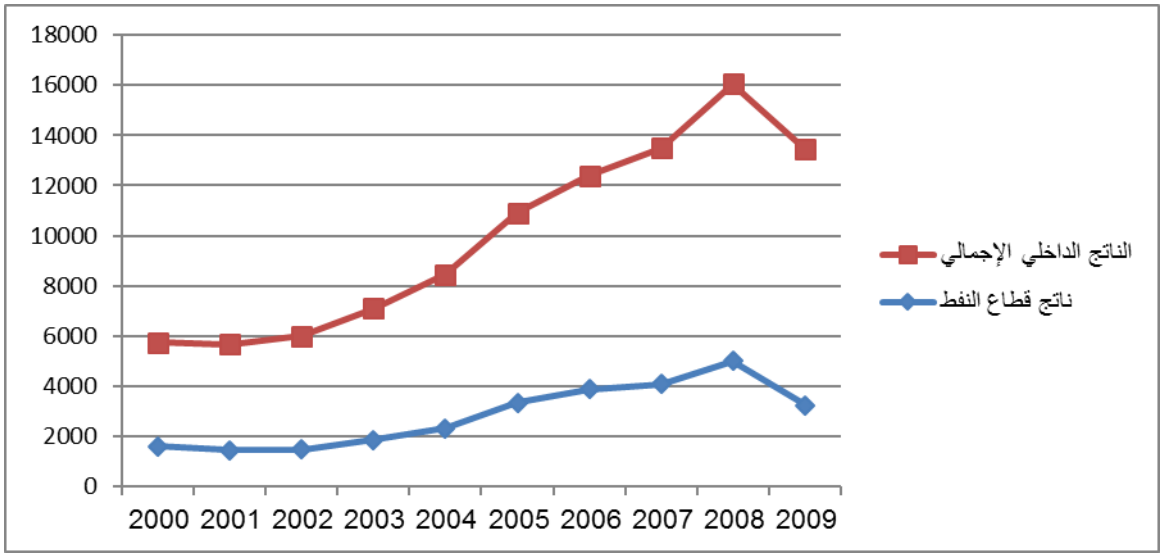

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل نلاحظ العلاقة طردية بين الناتج الداخلي الإجمالي وأسعار البترول منذ سنة 2002 حيث أدى الارتفاع المتواصل في أسعار البترول إلى ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي، ومن جهة أخرى شهدت سنة 2009 انخفاض أسعار البترول الشيء الذي انعكس بدوره على الناتج الداخلي الإجمالي بالانخفاض، وهذا ما يفسر مبدئيا ارتباط الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار البترول.

ج– مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة للدولة:

تتمثل مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000 إلى 2006.

جدول رقم (1– 3): الموازنة العامة للجزائر من 2000– 2006:

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الإيرادات				نسبة الجباية من إجمالي الإيرادات%	النفقات	رصيد الميزانية
	الضرائب	الجباية البترولية	عبر الضريبية	المجموع			
2000	362.4	720	69.5	1128.9	63.77	1199.9	-61
2001	404.2	840.6	244.2	1400.9	60	1471.8	-70.9
2002	478.2	916.4	175.7	1570.3	58.35	1540.9	29.4
2003	520.9	836.1	163.5	1520.5	54.98	1730.9	-210.4
2004	576.2	862.2	160	1599.3	53.9	1860	-260.7
2005	645.2	899	175.6	1719.8	52.27	2105.1	-385.3
2006	714.3	916.5	205.2	1835.5	49.9	2543.4	-707.9

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2012/2011، ص48.

نلاحظ من خلال الجدول أن إيرادات الميزانية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى 2006 حيث انتقلت من 1128.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 1835.5 مليار دينار سنة 2006 لي بزيادة قدرها 696.6 مليار دينار، وقد عرفت انخفاضا وحيدا سنة 2003 حيث انخفضت إيرادات الميزانية من 1570.3 مليار دينار سنة 2002 إلى 1520.5 مليار دينار سنة 2003 ، وهذا على عكس النفقات التي عرفت نموا مستمرا على طول الفترة 2000– 2006، حيث انتقلت من 1199.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 2543.4 مليار دينار سنة 2006 أي بزيادة في النفقات قدرت ب 1343.5 الشيء الذي انعكس على رصيد الميزانية حيث عرفت الميزانية العامة عجزا مستمرا منذ سنة 2003 إلى غاية 2006، حيث انتقل من (210.4–) مليار دينار إلى (707.9–) مليار دينار.

– مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة وتساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية، وقد عرفت نموا متواصلا حيث انتقلت من 720.2 مليار سنة 2000 إلى 916 مليار دينار سنة 2006، وهذا راجع في الأساس إلى الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة، كما أن نسبة مساهمة الجنائية البترولية تراوحت ما بين49.9% و63.2% وهو يفسر تأثير الجباية البترولية على حجم الإيرادات الكلية، كما أن الإيرادات الأخرى قد عرفت هي الأخرى ارتفاعات متواصلة خلال هذه الفترة وانتقلت من 418.7 مليار دينار إلى 919.5 مليار دينار، غير أن مساهمتها في حجم الإيرادات الكلية تبقى اقل من النصف، حيث تراوحت ما بين 36.8% إلى 50%، وعليه يمكن أن الإيرادات الكلية للميزانية العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في حجم الجباية البترولية.

– مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة:

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك إن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول و هي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، ومن العوامل محددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات الغير الضريبية) والمغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات[1]، والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها.

جدول رقم (1– 4): تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها للفترة 2000– 2006:

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجباية البترولية	720	840.6	916.4	836.1	862.2	899	916
النفقات العامة	1199.9	1471.8	1540.9	1730.9	1860	2105.1	2543.4
معامل التغطية %	60	57.1	59.5	48.3	46.35	42.7	36

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2012/2011، ص 51.

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات عرفت نموا مطردا خلال الفترة من 2000الى 2006، حيث انتقلت إلى ضعف ما كانت عليه في سنة 2000 أي بزيادة قدرت ب 1343.5 مليار دينار جزائري وهي تعادل (212%) وهذا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. كما أن الإيرادات الجبائية عرفت هي الأخرى نموا متزايد ولكن بوتيرة اقل من نمو النفقات حيث زادت بنسبة (127%) وهو ما يفسر الانخفاض الذي عرفه معدل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث انخفض من نسبة 60% إلى نسبة 36%، ومع ذلك فان الجباية البترولية تساهم بشكل كبير في تحديد حجم الإنفاق العام.

1– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييميه**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 185.

المبحث الثاني: الإمكانيات الطبيعية والبشرية للاقتصاد الجزائري

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر والتي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة اقتصادياً إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل، ومن بين هذه الإمكانيات هي القدرات الطبيعية الجغرافية للاقتصاد الجزائري والقدرات البشرية والامكانيات الزراعية:

المطلب الأول: الامكانيات الجغرافية والبشرية للجزائر:

أولا: الإمكانيات الطبيعية الجغرافية:

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث المساحة، فهي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية وموارد أخرى وهذه الموارد تعتبر أساسية والتي على أساسها يقوم القطاع الفلاحي والمتمثلة في (التربة، المياه، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية)، والجدول يبين مساحة وحدود ومميزات الدولة الجزائرية على النحو التالي:

جدول رقم(1– 5): مساحة وحدود ومميزات الدولة الجزائرية

المساحة	مساحة الجزائر **2.381.741 كم²** بطول ساحل يقدر بـ **1200كلم**
الحدود:	• **يحدها من الشمال:** البحر الأبيض المتوسط.
	• **يحدها من الشرق:** تونس وليبيا.
	• **يحدها من الغرب:** المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية.
	• **يحدها من الجنوب:** مالي والنيجر.
المميزات: تتميز الجزائر بقسمين تضاريسيين كبيرين هما:	• **ما قبل الأطلس الصحراوي:** السهول، الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي.
	• **ما بعد الأطلس الصحراوي:** الصحراء.

المصدر: عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 23. (بتصرف)

إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ الشبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب، وعلى أساس هذا الاختلاف تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها.

حيث اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في التنمية ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية، أما الآخرون لا يرون أن الأهمية الكبيرة تكون للموارد الطبيعية في تحقيق التنمية.

هذا وبالأخص مع الانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع وكذا إمكانية استبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية، وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعل من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية أقل أهمية مما كانت عليه في السابق.

إلا أن هذا غير قابل للتطبيق في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، مما يجعلها تحافظ على أهميتها الكبيرة عند هذه الدول، وعلى كل فإن أهمية هذه الموارد تتأتى من كفاءة وآليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.

وبصيغة أكثر تحديدا فان هذه الموارد تشمل: الصخور التي تنتمي إلى خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط و الفحم و اليورانيوم و الغاز و المنتجات المفيدة الأخرى مثل أحجار البناء و المياه الجوفية و الشرب، التي تزرع فيها النباتات و هذه تتغذى عليها الحيوانات، وكذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للمباني وطرق وسكك حديدية وتمثل هذه الموارد العنصر الرئيسي في الأهمية وبخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي.[1]

ومن بين هذه الموارد أيضا نستطيع ذكر ما يلي:[2]

أ- الموارد الترابية (الأرض):

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي حيث تقدر مساحة الجزائر ب:238 مليون هكتار منه 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام وهي:

- أراضي قابلة للزراعة
- أراضي صالحة للزراعة.
- أراضي المساحة المحصولية .
- أراضي مسقية.

الأراضي الزراعية: وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 2.381.741 كم^2، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية[3]؛

ب- الموارد المائية للزراعة:

يمثل الماء أهم عناصر الحياة كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، أن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاث موارد وهي:

- الموارد المائية المطرية.

---

[1] - غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر-3- ، 2012/2011، ص ص 6/ 7.

[2]- عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26/24.

3- عمامرة أسامة، بن خليفة حمزة، أهمية تطور الفلاحة الصحراوية كخيار بديل لقطاع المحروقات بالجزائر، **ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 09/ 10 نوفمبر 2016، ص 3.

- الموارد المائية السطحية.
- الموارد المائية الجوفية.
- حجم المياه المعبئة.

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـ 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و 5 مليار م^3 في الجنوب)، وأن 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد[1].

ثانيا: الموارد البشرية:

يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية و وسيلتها في نفس الوقت ، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان و الذي يتحقق بفضل الإنسان ، وعليه فإن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني ،كما قدر مجموع السكان المقيمين في الجزائر في 2014/01/01 ب 38.7 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ، بعدما كان يقدر حسب التعداد السكاني العام الأخير الذي جرى بتاريخ 2008/04/16 ب 34.1 مليون نسمة، هذا و بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان النشطين من 3.05 مليون عام1977 إلى 5.34 مليون في عام 1987 ليصل إلى 11.7 مليون سنة 2011، و عليه يمكننا القول أن معدلات النشاط بقيت منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة حيث أنها لم تصل نسبتها إلى 50%، أما فيما يخص توزيع العمالة حسب فئة العمر فإن أعلى مستوى يوجد بين (30-25 سنة) بنسبة تقارب 16.2 % و ذلك سنة 2004 ، ثم تأتي بعد ذلك الفئة العمرية (35-30 سنة) ،بحيث أن نسبتها قاربت ال14.8% و تليها الفئة العمرية (25-20 سنة) بنسبة 14.5% ، وهذا يؤكد مدى اعتماد العمالة الجزائرية على الفئات الشابة التي لا تتعدى الخامسة والثلاثون من العمر على الخصوص، كما أنها تعتمد على الفئات الأخرى بنسبة أقل، ومن هنا يتبين لنا أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية إذ نجد أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري و المرتبط أصلا بمستوى التعليم و التكوين و التدريب وغير ذلك ، التي ينتج عنها استغلال كفء للموارد الاقتصادية مما ينعكس ذلك على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، وعليه فإنه لضمان تحقيق الرفاهية النهوض بالاقتصاد الوطني ينبغي التخطيط جيدا للموارد البشرية، ذلك بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه في جميع القطاعات .

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المداخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج[2]، و هذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات الآتية: **عرض العمل:** و يتألف هذا العرض من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون

[1] - - عمامرة أسامة، بن خليفة حمزة، نفس المرجع أعلاه، ص 3.

[2]- من إعداد الطالبات بالاعتماد على المصادر التالية:

- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص6.

- فضيل عبد الكريم،النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد 17،جامعة وهران (الجزائر)،ديسمبر 2014،ص127.

على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة و مع خزين رأس المال البشري (التعليم و المهارات) أو نوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم.

أما فيما يخص الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل، و هذه الفئة تشمل كل من المدراء و المنظمون.

المطلب الثاني: الإمكانيات الزراعية للجزائر

أولا: تعريف الزراعة ووظائفها

1- تعريف الزراعة: إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق، كما نجد أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار ورعاية التربة والأرض كما أنها تهتم برعاية الحيوان وتحسين النبات، والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل وشق الطرق والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي[1].

أ- تعريف الضيق للزراعة: وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

ب- التعريف الواسع: هو أن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان، وعليه فان الأنشطة الزراعية تقتصر فقط على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج.

2- وظائف الزراعة: سنتناول فيما يلي أهم الوظائف ألا وهي:

- توفير الغذاء.
- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية.
- الزراعة مصدرا للعملة الصعبة.
- الزراعة وسيلة لتمويل التنمية[2].
- الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية.
- الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع.
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي.
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل.

[1] – عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]– عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20/19.

ثانيا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني ولهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا رسم خطط وسياسات عملية من أجل تحقيق التوازن والأمن الغذائي في الوطن وتتبع أهمية القطاع من خلال ما يلي:

– يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني[1].

– للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن لصناعة الملابس والطماطم لصناعة الطماطم المصبرة.

– يساهم القطاع الزراعي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وهذا ما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة.

– يساهم القطاع الزراعي في دعم قطاع النقل والمواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الزراعية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها وبيعها، مما يؤدي إلى ازدهار قطاع النقل وتطوره.

– الاهتمام بقطاع النقل في الجزائر من شأنه المساهمة بفعالية في توفير الموارد الغذائية اللازمة للسكان وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي المقابل فان إهمال القطاع يؤدي إلى المجاعة ويهدد آفاق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن.[2]

ويجب على القطاع الزراعي في الدولة أن يلعب دورا مهما في متابعة الطلب على المنتجات الزراعية وملاحظة كل التغيرات التي تطرأ عليها من ناحية المكونات أو الحجم، وهناك عنصران يحددان التغيير في طلب المنتجات الزراعية و هما:

- **الاستهلاك الإجمالي**: حيث يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.
- **الدخل المتوسط للفرد**: حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة الطلب الغذائي بناءا على الميل الحدي للاستهلاك ذلك لأن الزيادة يوجه جزءا منها إلى المواد الغذائية.

ثالثا: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

تتجلى مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمات القطاع في دفع عجلة التنمية بأوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع مايلي[3]:

---

[1]– صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004 ، ص 571 .

[2]– نور محمد لمين،**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011 / 2012، ص98.

[3] - يونس زين، عبد المالك زين، **القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري**، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 09/ 10 نوفمبر 2016، ص ص 4/3.

1- مساهمة الفلاحة في توفير الغذاء: إن التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية الفلاحية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لانتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نسبة نموا السكان من جهة أخرى، ولهذا فان النشاط الفلاحي يهدف الى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان.

2- تقليص أو سد الفجوة الغذائية: يتحدد حجم الفجوة الغذائية تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء الى الاستيراد.

3- المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: يمكن للفلاحة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الفلاحي محل الاسترداد الفلاحي.

4- الفلاحة كمصدر لليد العاملة: أن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الفلاحية، يؤدي الى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الفلاحي، ويكون الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الفلاحية.

5- مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال: إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفق لإستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى.

6- تطوير الصناعات الغذائية: تشكل الصناعات الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى كالتخزين والنقل والتحضير، ويبدوا أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الفلاحي.

7- تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القوة التصديرية للمنتجات الفلاحية، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية التي تبقى إمكانية الوصول الى مستوى جيد من الاكتفاء أمرا واردا فيها، وهذا من خلال الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

8- استيعاب القوة العاملة: وذلك من خلال التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة الى الزيف، وذلك من خلال مواصلة سياسات الدعم الفلاحية وتحسين الظروف الأمنية في الأرياف.

9- الساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من مستوى نسيب الفرد من هذا الناتج والذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد.

رابعا: واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر ومشاكل قطاع الزراعة:

1- واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

حسب النظرية الاقتصادية فان حجم إنتاج أي سلعة يتحدد بكمية المستخدم من عوامل الإنتاج، و طبقا لذلك يكون حجم الإنتاج الزراعي دالة في كل من المساحة المزروعة (الأرض المزروعة فعليا) و العمالة الزراعية ورأس المال المستخدم في النشاط الزراعي و مستوى التقدم التكنولوجي، و يمكن إضافة عامل السياسة الزراعية المطبقة، و عليه فان نمو الإنتاج العالمي من الغداء و بشكل مستمر في العقود الأخيرة كان سببه التوسع في الأراضي المزروعة من جهة و لزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، و بذلك سنتناول و بشكل مختصر كل من واقع الإنتاج النباتي و واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر.

- واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا و العكس صحيح، و إن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة من التراكيب المحصولية و نجد الحبوب و البقول الجافة في مقدمتها و هذا نظرا لأهميتها الغذائية بالنسبة للسكان، وتحتل المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة ، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي خصوصا ، فقد بلغ متوسط المساحة المحصودة للفترة 1989-2001 بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة حوالي 30 % ، بينما بلغت أهميتها النسبية بالنسبة لمساحة الإنتاج النباتي ما يعادل 63.5% ، و الجدير بالذكر أنه في سنة 2001 تم حرث و بذر مساحة 3197000 هكتار ، منها 1414000 هكتار للقمح الصلب، و نحو 832000 هكتار للقمح اللين ، ونحو 894000 هكتار للشعير ،و نحو 57000 هكتار أعلاف ، و تمثل كل المساحات في مجملها ما يعادل 92% مما تم حرثه و زرعه و التي بلغت 3483000 هكتار، مع العلم أن أرض المساحات المزروعة من الحبوب و إن كانت تتركز في شرق البلاد و غربها فإن أكثر من الثلثين يتركز في الهضاب العليا ، أما بالنسبة لمعدل إنتاج الحبوب فقد عرف تأرجحا كبيرا بين الارتفاع و الانخفاض و كذا عدم الانتظام من حيث الكمية ، و هذا نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية و خاصة كمية الأمطار، و كذا المساحة المتروكة بورا من الأراضي . وعليه فإن الجزائر تعد البلد المغاربي الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة على عدد السكان لا تتجاوز 0.26 هكتار لكل نسمة وذلك سنة 2004 [1].

- واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر:

تتجلى أهمية تربية الحيوانات عموما في دورها التكميلي للإنتاج النباتي فالحيوانات الزراعية تستهلك المخلفات الحقلية التي لا تصلح لغذاء الإنسان أو المعرضة للتلف والضياع وتحولها إلى مواد غذائية أو مواد خام للأغراض الصناعية كالجلود والأصواف.... وغيرها.

---

[1]- من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007، ص171.

- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 217.

حيث أن تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر و استنادا لإحصائيات سنة 2001 فقد بلغت ما يقارب 22 مليون رأس ، بما في ذلك الأبقار و الأغنام و الماعز و الإبل و الخيول مجتمعة ، و ذلك بمعدل نمو يقارب 4.7% عما كانت عليه سنة 1989، و هذه الزيادة ليست كبيرة و هي بعيدة عن الزيادة المرجوة لزيادة أنتاج اللحوم و الألبان ، و عليه فقد اتصف الإنتاج الحيواني بعدم الاستقرار أو عدم تسجيل زيادة مطرودة بالنسبة لبعض المكونات ، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء و الحليب ، حيث تواصل الجزائر اعتمادها على الاستيراد بمعدلات كبيرة قد تصل إلى 50 % لسد العجز المسجل.

كما أن تربية الحيوانات ينتج عن مخلفاتها السماد العضوي الذي يستعمل لتسميد التربة، و أثبتت التجارب المختلفة نجاعته، كما أن تربية الحيوانات بما فيها الدواجن تزيد من فرص التشغيل و تخفف من وطأة البطالة الموسمية و المقنعة، و تجعل من النشاط الزراعي أكثر انتظاما و أقل موسمية و أوفر دخلا، كما أن الإنتاج الزراعي الحيواني يساهم و بدرجة كبيرة في توفير المواد الغذائية اللازمة و توفير البروتينات الحيوانية ذات الأهمية الخاصة و هذا من خلال توفير اللحوم بأنواعها و الحليب و الألبان و مشتقاتها العسل، و يوفر الأصواف للصناعات و تبذل الجزائر مجهودات معتبرة في هذا المجال من خلال مختلف برامج الدعم و القروض الميسرة الممنوحة للمربين قصد تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

2- مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر:

- التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحات كبيرة من أجل الأراضي الزراعية؛
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة وذلك بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات، مما أدى الى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛
- التصحر؛
- نقص العمالة الزراعية ذات الخبرة والمدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- ضعف البرامج التدريبية اللازمة لتكوين الإطارات المتكونة؛
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي؛
- عشوائية الصادرات الزراعية الجزائرية هذا وبالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة؛
- مشاكل التسيير الإداري للزراعة إذ نجد أن الزراعة الجزائرية تتوفر على الإمكانيات البشرية والفنية لكنها ليست مستقلة.[2]

---

[1]-من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 197 .
- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص220/218 .

[2]- فوزية غربي،مرجع سبق ذكره، ص ص 257/254 .

المبحث الثالث: الإمكانيات الطاقوية والسياحية للاقتصاد الجزائري

تكتسي التنمية الاقتصادية أهمية بالغة في الاقتصاد أي دولة من دول العالم فهي عملية انتقال بلد ما من مستوى إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج ودعم ديناميكية القطاعات المولدة للقيمة المضافة وإن من ابرز هذه القطاعات الطاقة المتجددة والزراعة والسياحة والتي أصبحت اليوم من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجزائر لتنمية اقتصادها ولتحقيق تنمينها الشاملة و الرفاهية الاقتصادية حيث أن انهيار أسعار النفط دفع بها إلى البحث عن موارد وبدائل أخرى خارج قطاع النفط لتمويل اقتصادها.

المطلب الأول: امكانات الطاقات المتجددة في الجزائر واستخداماتها

أولا: تعريف الطاقات المتجددة وأهميتها:

1- تعريف الطاقات المتجددة:

لقد أضحى الحديث عن مصادر الطاقة البديلة موضع اهتمام في الوقت الحاضر، أملا في التوصل إلى استخدام الطاقة البديلة للبترول، والتي بإمكانها أن تحافظ على ثروات الأجيال القادمة، ومن خلال كل هذا نقدم مجموعة من التعاريف و التي كانت على النحو التالي:

- يقصد بالطاقات المتجددة:

تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف على أنها الطاقة التي تولد من مصدر لا ينضب و هي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض و يمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، كما تتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية و صديقة للبيئة و هي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة (القابلة للنضوب) الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه.[1]

- الطاقة المتجددة:

هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة و غير ناضبة و متوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة،وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا و من أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكوين مصادر الطاقة و كذلك طاقة الرياح و طاقة المد و الجزر و الأمواج.[2]

تتم الاستفادة من الطاقة التي تنتجها العمليات التي تجري في البيئة بشكل دائم في الاستخدامات التقنية، ولا يمكن القول في الحقيقة وبالمعنى الفيزيائي للكلمة أن الطاقة تتجدد، إذ يتم الحصول عليها من مصادرها بشكل

---

[1]- فروحات حدة،الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،**مجلة الباحث**، عدد11 جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 149 .

[2]- عمر شريف، **استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2007/2006، ص 22 .

دائم، ويعتبر استخدام المصادر المستديمة لهذه الطاقات المتجددة لا ينتج عنه غاز ثاني أكسيد الفحم و لا نفايات ذرية مشعة.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة ارتأينا تقديم تعريف شخصي شامل تمثل فيما يلي:

– الطاقة المتجددة هي: "عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة و متوفرة في الطبيعة، فهي ليست مخزونا جاهزا و بمعنى آخر كل ما ينتج يستهلك، كما أنها تعتبر بالفعل الأمل في توفير الطاقة في المستقبل من ناحية لأنها طاقات لا تنضب و من ناحية أخرى لأنها غير ملوثة للبيئة و بالتالي تساهم في دفع عجلة التنمية ".

2–أهمية الطاقة المتجددة:

تكتسي الطاقات المتجددة أهمية بالغة في حياة البشر، فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعالم بأسره ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:[2]

– مصادر الطاقات المتجددة تعتبر مصادر طويلة الأجل ومتجددة وكذلك مجانية وذلك لأنها مرتبطة على وجه الخصوص بالشمس والرياح والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها؛

– تسمح عملية استغلال الطاقات المتجددة بتوفير مردودات اقتصادية هامة فقد أعطت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها وبالخصوص منظومة الطاقة الشمسية مردود اقتصادي فعال، خاصة على المدى البعيد؛

– تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة والنائية، حيث تسمح الطاقة الشمسية مثلا بتلبية احتياجات السكان في مجال الطبخ أو تسخين المياه وكذلك الإنارة والتدفئة؛

– استخدام الطاقات المتجددة يؤدي إلى تجنيب الإنسان في المناطق النائية والمعزولة مشقة جلب الطاقة بالوسائل التقليدية مثل غاز البوتان؛

– تسمح الطاقات المتجددة بإنتاج الطاقة المطلوبة مباشرة، فمثلا تقوم الخلايا الشمسية بإنتاج الطاقة الكهربائية مباشرة وتسمح المحميات الشمسية بإنتاج طاقة حرارية مباشرة، أما التربينات الهوائية فتنتج طاقة حركية؛

– تساهم الطاقات المتجددة في الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للإنسان، كما تساهم أيضا في توفير مناصب الشغل؛

– استعمال الطاقات المتجددة تقلل من الاهتمام بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛

– تساهم الطاقات المتجددة في انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري.

– يؤدي استخدام الطاقات المتجددة إلى عدم تشكل الأمطار الحمضية التي تلحق الأضرار بكافة المحاصيل الزراعية وأشكال الحياة؛

– حماية المياه الجوفية ومياه البحار والمحيطات والأنهار والأودية من التلوث ومنه حماية الثروة السمكية.

---

[1]– بوقرة رابح، بن واضح الهاشمي، آثار استغلال اقتصاديات الطاقات المتاحة المتجددة على الدول العربية، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008، ص03 .

[2]– وحيد خير الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 139/138.

– المساهمة في تأمين الأمن الغذائي وكذا حماية صحة الإنسان هذا وبالإضافة إلى حماية كافة الكائنات الحية وخاصة تلك المهددة بالانقراض وهذا لضمان التوازن البيئي.

ثانيا: أنواع الطاقات المتجددة واستخداماتها

1– أنواع الطاقات المتجددة:

و يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما: الطاقة المتجددة التقليدية(غير التجارية)، و الطاقة المتجددة الجديدة.

أ– المتجددة التقليدية(غير التجارية):

وتعرف بطاقة الكتلة الحيوية، وهي من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية، خاصة قبل ظهور النفط، و تعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية(biomasse) التي تنتج محليا، و من خلال الكتلة الحيوية يمكن إنتاج الوقود، الديازيل الحيوي و الايثانول و يعد هذا الأخير من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحيوية، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين : المنطقة الصحراوية الجرداء و التي تغطي 90 من المساحة الإجمالية للبلاد و منطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار ، أي حوالي 10 من مساحة البلاد و تغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المندرجة في الجبال 1900000 هكتار ، و على الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة لا يزال هذا النوع مصدرا وحيدا للطاقة لأكثر من 02 بليون نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا و في أوساط إفريقيا كما أنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية العالمية، علما أنه من الصعب جدا تقدير كميات الكتلة الحية عالميا، و هذه الأرقام هي الأرقام العالمية التقديرية فقط.[1]

ب – الطاقة المتجددة الجديدة: و من أنواعها نذكر ما يلي :[2]

– الطاقة الشمسية:

تعد الشمس المصدر الرئيسي للطاقة فهي أساس كل صور الطاقة المتواجدة في الطاقة الأحفورية، و طاقة المد و الجزر التي تعد نوعا من أنواع الطاقة الحركية، لأن منشأها هو جذب الشمس و القمر لمياه الأرض، و طاقة الشمس طاقة مستمرة لا ينقطع فيضها، وهي طاقة هائلة بكل المقاييس و ذلك نظرا لعدم محدوديتها و مجانيتها، ووصولها إلى مناطق نائية لا يمكن لمصادر الطاقة الأخرى الوصول إليها، إضافة إلى عدم مساهمتها بأي شكل من الأشكال في التلوث البيئي و التي أصبحت اليوم من أعظم التحديات التي يواجهها العالم اليوم، إضافة إلى هذا القدر الهائل منها، و الذي يزيد عن احتياجاتنا ب 500 مرة، يجعلها أكثر المصادر الطاقوية وفرة حيث يمكن الحصول عليها لمدة 105 دقائق تكفي لتلبية استهلاك العالم لمدة عام.

بحيث أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة، و الجدير بالإشارة أن الجزائر تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر ب4 مرات مجمل

1– فروحات حدة ، مرجع سبق ذكره ، ص150 .

2– محمد مصطفى الخياط، **الطاقة البديلة تحديات و آمال**، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، المجلد41، القاهرة، أفريل 2006 ، ص 41.

الاستهلاك العالمي للطاقة، و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية ولأجل ذلك شرعت الجزائر في إنشاء محطة للطاقة الهجينة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمزج بين الغاز و الطاقة الشمسية ، هذا و بالإضافة إلى إنشاء ثلاث محطات أخرى للطاقات الهجينة بقوة 400 ميغاواط شمسي و التي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب و بالتالي فتفعيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي و عليه فان الاعتماد على الطاقة الشمسية أصبح هو الحل الأمثل.[1]

– طاقة الرياح: إن طاقة الرياح هي القدرة التي تملكها الرياح، و التي تمكنها من تحريك الأشياء، أي الطاقة الحركية(الميكانيكية)، التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة، و هي طاقة مجانية تعود في الأساس إلى الشمس حيث يؤدي تسخين أشعة الشمس للهواء إلى تصاعد هذه الطبقات الهوائية الحارة إلى أعلى، تاركة تحتها فراغا يتم ملئه بالهواء البارد الذي ينساب كالرياح، إذا فأصل طاقة الرياح هي الشمس بحيث قدر العلماء 2% من الطاقة الشمسية الساقطة على سطح الأرض تتحول إلى طاقة رياح،و هي طاقة سريعة التأثير بالتغيرات في أشكال الطبوغرافية للمنطقة، و الأنماط المناخية لها إضافة إلى التغير المكاني هناك تغير زماني حيث يسجل فرقا في الطاقة المنتجة في الرياح خلال اليوم الواحد بالإضافة إلى مشكلة تعيق استغلال هذا المصدر و هو صعوبة تحديد الأماكن الأفضل، و كذا تحديد مورد الرياح الذي يمكن الحصول عليه عمليا في منطقة معينة، حيث أنه في مجال طاقة الرياح فتهب على الجزائر رياح تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب و كميات كبرى من الهواء القاري و الصحراوي بمتوسط سرعة سنوي يفوق 7 أمتار في الثانية خصوصا بالمناطق الشاطئية .

كما يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا و تنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين :

- الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم و بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي، و بينهما توجد السهول و الهضاب العليا ذات المناخ القاري و معدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.[2]
- منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار، و عليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة و تتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

– الطاقة الحرارية الجوفية:

تعرف الطاقة الحرارية الجوفية بأنها عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو المياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء، حيث أن الطاقة الحرارية في باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن إمدادها بالكامل نسبة 100% من هذه الطاقة.

1- وزارة الطاقة و المناجم،**دليل الطاقات المتجددة**، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، الجزائر2007، ص 41 .

2- فروحات حدة، مرجع سبق ذكره، ص 153 .

ولقد تم إثبات أن درجة حرارة القشرة الأرضية تزيد بزيادة العمق بحيث تصل درجة حرارة نواة الأرض إلى حوالي 2500 درجة إلى 3000 درجة، و ينتج هذا عن النشاط الإشعاعي للقشرة الأرضية.

وتعتبر هذه الطاقة الحرارية الجوفية مصدرا لا ينفذ في الماء الساخن أو الصخور، فتحت أقدامنا تغلي الأرض حيث درجة الحرارة 99% من الكوكب تتجاوز 1000 درجة مئوية و تنخفض إلى أقل من مائة عند الطبقة الخارجية.

– **الطاقة المائية:** و هي الطاقة الكامنة و القدرة التي تمثلها كميات كبيرة من المياه، في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية و الشلالات حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها، و يمكن تصنيف المصادر المائية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:[1]

- **المصادر البحرية:** و هي عبارة عن مصادر طاقوية ذات أصل بحري أو المرتبطة بمساحات بحرية و محيطية و التي تشغل 75 % من حجم الكرة الأرضية.
- **مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية:** و هي إما بشرية أو اصطناعية، كالسدود أو الخزانات و الشلالات ، للحصول على طاقة المد يتم بناء سد فيه أنفاق توضع فيها توربينات بحيث تقوم هذه الأخيرة بتوليد الكهرباء أثناء عملية المد و الجزر.

حيث أنه في الجزائر نجد أن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 جيغاواط، و ترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري و إلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة و خلال 2005 تم إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغاوات.

–الطاقة النووية:

هي طاقة تربط بين مكونات النواة(البروتونات والنيترونات) تنتج هذه الطاقة عند كسر تلك الرابطة و تؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا تعود فكرتها الأولى عند وضع العالم أينشتاين معادلته الرياضية التي تقدر أن المادة قد تتحول إلى طاقة عند تفكك ذراتها و لفت بذلك الانتباه إلى ما يسمى بالطاقة النووية، قد ظلت هذه الفكرة دون دليل حتى تمكن العالمان الألمانيان"أوتوهان"و "فريتس ستراسمان" إلى اكتشاف انشطار ذرة اليورانيوم الثقيلة إلى نصفين عند قذفها ببعض النيترونات عالية الطاقة، لا يمكن حصر الطاقة النووية في عملية الانشطار فقط بل هناك عملية الاندماج النووي أيضا حيث أن العمليات الانشطارية النووية تكون العناصر الخفيفة نسبيا و تكون عمليات طاردة للطاقة هي أيضا، حيث نجد أن الجزائر غير رائدة في هذا المجال و يعود ذلك إلى العديد من الأسباب و التي نذكر منها النفقات الباهظة و الافتقار إلى المهارات الفنية المتخصصة في هذا المجال و كذلك لتجنب مخاطرها التي يمكن أن تلحق الضرر سواء بالبيئة أو بالسلامة العامة كتسبب الإشعاع النووي في تلويث الجو بالغازات السامة ، أما فيما يخص توجهات الجزائر في مجال استخدام الطاقة النووية فإنها تعمل على استخدام المفاعلات النووية كمصدر للطاقة و ذلك من أجل تحليل مياه البحر.[2]

1- عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره ،ص ص 46/45.

1– عباس مصطفى معرفي، **مبادئ الطاقة**، مجالس النشر العلمي، الكويت ، 1990، ص 174 .

– طاقة الهيدروجين:

يعتبر الهيدروجين من أهم بدائل الطاقة التقليدية الناضبة"و هو غاز لا رائحة له ولا لون له و ليس بغاز سام، و له خصائص فيزيائية و كيميائية ممتازة تسمح له بأن يكون الوقود الشامل" و يحتوي غاز الهيدروجين على كل المقومات التي تجعله وقودا ناجحا، فهو الأخف و الأنظف، و من الممكن تحويله إلى أشكال أخرى من الطاقة و بكفاءة تامة و يعتبر الهيدروجين أيضا من أكثر العناصر تواجدا في الكون حيث يشكل 90% من الوزن الإجمالي له، كما نجد أن الهيدروجين يشكل 75% من مكونات الشمس و من أهم مزاياه أنه يوجد في أي مكان من الكرة الأرضية.[1]

2– استخدامات الطاقات المتجددة:

هناك استخدامات عديدة للطاقة المتجددة و هي لا تقاس بعدد الكيلوواط المنتج إنما تقاس بالفوائد الاقتصادية و تنقسم بدورها استخدامين مباشر و غير مباشر:

– الاستخدامات المباشرة للطاقة المتجددة:

إن الطاقة الشمسية في الجزائر أو في بلدان أخرى يمكن أن تستخدم مباشرة في إنارة المنازل و تدفئة المباني و توفير المياه المنزلية الساخنة وتلبية الاحتياجات المنزلية للفقير و الغني على حد سواء، حيث يتم تسخين المانع الحراري و رفع درجة حرارته عن طريق تركيز الحرارة الشديدة عليه لإنتاج الكهرباء ، هذا التنوع في تطبيقات الطاقة المتجددة وإمكاناتها الهامة لكل مناطق البلاد يجعلها الاختيار الأمثل لكل شعوب العالم، كما نجد التدفئة الشمسية و إضاءة المباني بضوء النهار.[2]

ولقد شجع الفيلسوف: سقراط على ما يسمى اليوم باسم تصميم المباني الشمسية والتي تعمل على جذب أشعة الشمس في الشتاء وتجنبها في الصيف، كما توجد استعمالات مباشرة يمكن الاستفادة منها للطاقة المتجددة مثل: طاقة الرياح التي استخدمت من زمن طويل في ضخ المياه في الآبار الجوفية، كما استخدمت في هولندا لإدارة طواحين الهواء و كذلك لتسيير السفن الشراعية في المجاري المائية في الأنهار و البحار.[3]

–الاستخدامات الغير مباشرة للطاقة المتجددة:[4]

ويقصد بها الاستخدام الايجابي للطاقة المتجددة أي تحويل الطاقة المتجددة إلى صورة أخرى بحيث يمكن استغلالها وتتم هذه العملية بعدة طرق إما بتحويل الطاقة المتجددة(شمسية–رياحية–مائية) إلى طاقة حرارية تستعمل مباشرة في تسخين المياه، كما يمكن تحويل هذه الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية عن طريق تركيز أشعة الشمس بواسطة المرايا أو عدسات على أنبوب معين، و يحتاج هذا النظام إلى مساحات واسعة ، و هناك طريقة لاستخدام الطاقة المتجددة بطريقة غير مباشرة، و هو تحويل الطاقة الكهربائية فيما يعرف بالبطاريات و التي تستخدم لتوليد الكهرباء و تسمى في حالة الطاقة الشمسية ب:

2– وحيد خير الدين،مرجع سبق ذكره، ص 131.

3– عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

4– حسن أحمد شحاتة، **كتاب التلوث البيئي و مخاطر الطاقة**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2013، ص 131 .

[4]– عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره ،ص ص 50/49 .

- **إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة الحرارية:** إذ نجد أنه من خلال آليتي الطاقة الكهربائية و الطاقة الحرارية يمكن تحويل الإشعاع الشمسي أو الضوئي مباشرة إلى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية.
- **استخدامات الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية الفوطوفولطية:** إذ تعتبر من أكثر الأنظمة سهولة في تركيبها و الأرخص في الصيانة و تستخدم الخلايا الفوطوفولطية في تشغيل المحطات السلكية و اللاسلكية.

ثالثا: خصائص الطاقات المتجددة و معوقات تطورها:

1- خصائص الطاقات المتجددة:

إن خصائص مصادر الطاقة المتجددة و طبيعتها عموما تفرض على الإنسان تطوير التكنولوجيا الملائمة لاستغلالها و يتضح هذا جليا لو نظرنا إلى المصادر الشائعة حاليا، فاستخراج النفط مثلا فرض على الإنسان تطوير تكنولوجيا الحفر، و أهم هذه الخصائص تتمثل في:[1]

– أن مصادر الطاقة البديلة المرشحة لأن تلعب دورا هاما في حياة الإنسان و أن تساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة هي مصادر دائمة طويلة الأجل و ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالشمس و الطاقة الصادرة عنها.

– تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة البديلة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة البديلة، فالطاقة الشمسية هي طاقة الموجات الكهرومغناطيسية المكونة لأشعة الشمس و تتجسد على الأرض بعدة أشكال منها الضوء و الحرارة .

– أن ضعف تركيز الطاقة في بعض المصادر البديلة و الطاقة الشمسية بالذات يتفق مع كثافة الطاقة المطلوبة في العديد من نقاط الاستهلاك و تتضح صحة هذه العلاقة و تتبلور بشكل أفضل إذا ما اتبعت الإجراءات الكفيلة بتقليل استهلاك الطاقة .

2- معوقات تطور الطاقات المتجددة:

إن مستوى التطور الذي وصلت له الطاقات المتجددة يبقى بعيدا كل البعد عن مستوى التطلعات والآمال المعلقة، وهذا يرجع أساسا إلى بعض المعوقات و العراقيل التي تحول دون تطور الطاقات المتجددة و التي نذكر منها:

– عدم إدراج سياسات الطاقة المتجددة كجزء متكامل في السياسة العامة للطاقة، أو في السياسات القطاعية للدول وهذا بسبب الاعتقاد السائد لدى بعض الدول خاصة البترولية بأن تنمية مصادر الطاقة المتجددة سيؤثر على الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي ستنخفض أسعار الوقود التقليدي مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات هذه الدول وهو ما قد يدخلها في أزمة. غياب سياسات و برامج تحفيزية جاذبة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة

– ضعف الجانب التشريعي الداعم للطاقات المتجددة .

[1]– راتول محمد، مداحي محمد، **صناعة الطاقات المتجددة بألمان و توجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين الطاقة الأحفورية وحماية البيئة** ، ورقة علمية مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول سيلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و المؤسسة و العدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة ، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص141.

– ضعف مستوى التنسيق على المستوى الوطني بين الجمعيات المعنية بتطوير مصادر الطاقة المتجددة إضافة إلى قصور برامج التنسيق والتعاون الإقليمي في هذا المجال بدءا بواضعي السياسات وصولا إلى المستهلك النهائي.

– محدودية قواعد البيانات المقننة والكافية التي ترصد الخبرات والدروس المستفادة من المشروعات التي تم تنفيذها.

– عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وكذا اعتماد مصادر الطاقات المتجددة على تقنيات معقدة وعالية التكلفة.

– ارتفاع تكاليف إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة مما ينعكس على أسعارها ويجعلها غير تنافسية مع مصادر الطاقة التقليدية، وهذا خاصة على المستوى الفردي حيث أنها تعتبر مكلفة بالنسبة للكثير من الأشخاص.

– ضعف هياكل البنية التحتية الداعمة لهذا النوع من الاستثمار.

– ندرة الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال وخاصة الكوادر منها.

– لا تتوفر الطاقة البديلة بشكل منتظم طول الوقت و على مدار الساعة، فمصادر الطاقة البديلة تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها أو تحديد مقادير المتوفر منها، كالشمس و شدة الإشعاع .

– استخدام المصادر البديلة يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات و الأحجام الكبيرة، و الواقع أن أحد أسباب ارتفاع التكلفة لأجهزة الطاقة البديلة و هو ما يشكل في نفس الوقت احد العوائق أمام انتشارها السريع .

المطلب الثاني: القطاع السياحي كإحدى الخيارات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري

أولا: مفهوم السياحة وخصائصها

1– مفهوم السياحة: اختلفت تعاريف السياحة وتعددت وذلك نظرا لتطور مفهومها اختلاف وجهات نظر الباحثين لذا سنتطرق لبعض التعاريف منها:

– **تعريف زكي خليل المساعد:** " السياحة عبارة عن انتقال الناس بشكل مؤقت إلى أماكن خارج سكنهم أو أعمالهم الاعتيادية والنشاطات التي يقوم بها خلال الإقامة في تلك الأماكن والوسائل التي توفر إشباع حاجاتهم"[1].

– **تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT:** " هي الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى سنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب آخر".

– **تعريف معجم بيار لاروس:** " السياحة هي عبارة عن عملية السفر من أجل الترفيه"[2].

1-زكي خليل مساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 08.

2- وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص ص 09/08.

– **تعريف حسين كفافي**" هي حركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو للعلاج أو للاستشفاء، وليس بغرض العمل أو الإقامة الدائمة أو للعمل المؤقت"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياحة على أنها:" هي أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والإقامة في أماكن خارج إقامتهم المعتادة لمدة تزيد عن سنة مستمرة لقضاء عطلة"[2].

2– خصائص السياحة:

– تعتبر السياحة منتوج غير مادي وبالتالي لا يمكن نقله من مكان لآخر.

– المنتوج السياحي غير قابل للتخزين: لذلك يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات لزيادة الطلب على المنتوج السياحي.

– تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة ولهذا وجب توفير كل شروط الطلب السياحي لإرضاء الزبون.

– يعتبر المنتوج السياحي منتوج غير قابل للتصدير ولهذا فهو يتأثر بالعوامل الخارجية، وهي تمثل كذلك عرضا للخدمات وليست منتوجات مادية يمكن نقله من مكان لآخر، أي أن المستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليها[3].

– تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط[4].

– تتعدد وتتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليها تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها[5].

ثانيا: مقومات السياحة:

تعتمد السياحة على مجموعة من المقومات أهمها:

1–المقومات التاريخية والأثرية: تعتبر المقومات التاريخية والأثرية من الإمكانيات السياحية الهامة وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية من خلال التعرف على تطور وتعاقب الحضارات[6].

2–المقومات الطبيعية: وهي تشمل كافة الظروف التي تشكل مقصدا للسياح من جمال الطبيعة والابتعاد عن كل تأثيرات الحياة الحضرية.

---

[1]- حسين كفافي، **رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 09.

[2]- خربوطلي صلاح الدين،**السياحة المستدامة**، دار الرضا، دمشق، 2004، ص 10.

[3]- عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000– 2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص ص 32/31.

[4]- محمد الصيرفي،**التخطيط السياحي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص ص 32/31.

[5]- نزيه الدباسة، **إدارة القرى السياحية**، دار الحامد، الأردن، 2009، ص 32.

[6]– نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط 2، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 30.

3-المقومات الثقافية: وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب والتظاهرات الثقافية والفنية.

4-المقومات المادية: تعتبر الإمكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية (المطارات والطرقات والسكك الحديدية) والبنى الفوقية كالفنادق والاتصالات والنقل.

5-المقومات المؤسساتية: وتتمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي ولعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة من خلال سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ووضع خطط التسوق وبرامج الترويج للسياحة[1].

6-المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار، المعالم، الشواهد الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان[2].

ثالثا: الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة

من بين الآثار الايجابية والسلبية للسياحة كالتالي[3]:

1- الآثار الإيجابية:

- السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافات بين الشعوب ومجتمعات الدول السياحية.
- تعتبر السياحة وسيلة التقاء الشعوب مع بعضها البعض، إذ توفر الاحتكاك المباشر بين هذه الشعوب وبالتالي انفتاح الشعوب على العالم.
- تعمل السياحة على تطوير وسائل النقل والمواصلات وإقامة المطارات والموانئ وشق الطرقات.
- تؤدي السياحة إلى الرفع من المداخيل المحققة من الضرائب.
- تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.
- الحفاظ على الآثار التاريخية وترقيتها.

2-الآثار السلبية: من بين الآثار السلبية مايلي:

- قد تؤدي السياحة إلى حدوث خلل اجتماعي من خلال تأثير العادات والتقاليد.
- عادة ما يحدث تمايز الأفكار والاتجاهات والمعارف واللغة وغياب التفاهم بينهما.
- تعمل السياحة على زيادة أسعار السلع والخدمات من خلال زيادة طلب السياح على المنتجات المحلية للبلد المضيف، كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار العقارات.
- تؤدي السياحة في كثير من الأحيان إلى ترك آثار سلبية على البيئة.
- تعمل السياحة كذلك على نشر الجريمة وتشجيع على تهريب الآثار نظرا لارتفاع أثمانها.

---

[1]- عوينان عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص ص 31/29.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، بورحلي خالد، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 08.

[3] - عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- غياب التوازن بين أجور موظفي قطاع السياحة مع أجور موظفي القطاعات الأخرى ما يشجع على انتقال الإطارات إلى القطاع السياحي نظرا للامتيازات التي يمنحها القطاع السياحي.
- قد تخلق السياحة مشكل للاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيرا على الإيرادات السياحية بسبب تعرضه للأزمات المختلفة (اقتصادية، أمنية... إلخ).

رابعا: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

1- إجراءات قانونية:

- **قانون التنمية المستدامة للسياحة:**

صدر القانون رقم 03-01 في17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل[1]:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:**

صدر القانون رقم 03-02 في17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، وهدف إلى[2]:

- تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:**

صدر القانون رقم 03-03المؤرخ في 17 فيفري 2003 وهدف إلى[3]:

---

[1]- الجريدة الرسمية، **المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01**، الجزائر، المؤرخ في7 فيفري 2003.

[2]- الجريدة الرسمية،**المادة رقم 02 من القانون رقم 03- 02**، الجزائر، المؤرخ في 17 فيفري 2003.

[3]- الجريدة الرسمية، **المادة رقم 01 من القانون رقم 03- 03** ، الجزائر، المؤرخ في 17 فيفري 2003.

- هدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

– القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:

إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 اوت2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي[1]:

- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

2– إجراءات مؤسسية:

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي ومنها:

– وزارة السياحة والصناعات التقليدية:

تأسست بموجب المرسوم رقم474-63المؤرخ في 20ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في[2]:

- التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز المخططات التنموية السياحية.

[1]– منصوري الزين، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 89.

[2]– سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2014/2013، ص 91.

– الديوان الوطني للسياحة:

أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992 وهدف إنشاؤه هو إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها[1].

– الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 ويهدف إلى[2]:

- صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي.
- واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

– المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 وتهدف إلى[3]:

- انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية.
- مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة الى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

– اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994 وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني[4].

تبلغ مساحة الجزائر2.381.741 كم2 فهي لديها مساحة واسعة، حيث أن الدولة اهتمت بالقطاع السياحي واعتبرته بديلا لقطاع النفط وقامت بإنشاء فنادق في بعض المناطق وذلك من أجل جلب السياح سواء كانوا أجانب أو من داخل البلد لتحقيق إيراد يعود لها بالفائدة والذي تتحصل عليه من السياح الأجانب وحصولها على العملة الصعبة، حيث أن هذا القطاع كان مهمشا في الجزائر من قبل لكن الدولة قامت بدعم وتشجيع هذا القطاع وقامت بإنشاء فنادق سياحية ووضعت برامج ومخططات لدعم قطاع السياحة حيث بلغ عدد السياح 2.5 مليون سائح وإن من بين المناطق الأكثر جذب لسياح هي منطقة الشمال الشرقي ونستنتج في الأخير أن الجزائر مازالت تواصل جهودها في تنمية ودعم هذا القطاع وأنها تمتلك إمكانيات كبيرة في هذا القطاع فهي قادرة على تحقيق إيرادات ضخمة منه.

---

[1]– الجريدة الرسمية، **المادة رقم 04 من المرسوم 88 – 214**، الجزائر، المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92- 402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

[2]– الجريدة الرسمية، **المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98– 70**، الجزائر، المؤرخ في 21 فيفري 1998.

[3]– الجريدة الرسمية، **المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98– 94**، الجزائر، المؤرخ في 10 مارس 1998.

[4]– سماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 95/ 96.

وإن من بين الفنادق الموجودة في الجزائر:

- فندق 5 نجوم.
- فندق 4 نجوم.
- فندق 3 نجوم.
- فندق نجمتين.
- فندق نجمة واحدة.
- فندق بدون نجمة.

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا للفصل الأول حول إمكانيات الجزائر خارج قطاع المحروقات اتضح لنا أن الجزائر تعتمد على هذا القطاع بدرجة كبيرة، حيث أعطته أهمية كبرى في جميع مجالاتها الاقتصادية والسياسية وغيرها فهو يعتبر العمود الفقري والمصدر الطاقوي الأساسي الذي ترتكز عليه في تمويل ميزانيتها العامة وكذلك في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي وأن معظم صادراتها هي صادرات بترولية، إلا أن الحاجة المتزايدة لهذه الثروة و مع تراجع أسعار النفط ، وكذلك الأزمة النفطية التي شهدها العالم بأسره والذي مس الجزائر بدرجة كبيرة لأنه هو المصدر الذي تعتمد عليه في اقتصادها الوطني ، حيث ألحق الضرر بها وأدى إلى العجز في ميزانيتها وتدهور في مشاريعها الاقتصادية ، أوجب على الجزائر البحث عن بدائل استراتيجية أخرى لقطاع المحروقات تقلل على الأقل من شدة الاعتماد عليه ، و نذكر على سبيل المثال الزراعة والطاقة المتجددة والسياحة من أجل المحافظة على توازنها الاقتصادي، حيث أن الجزائر تمتلك العديد من الإمكانات الاقتصادية خارج هذا القطاع و إذا تمكنت الجزائر من استغلال هذه الإمكانات بشكل أمثل ستحصل على العديد من المنافع و التي تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني:

الإمكانات البديلة للنفط في الجزائر وقدرتها على تحقيق الإيرادات

تمهيد:

يعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الإيرادات للاقتصاد الجزائري، من خلال أهميته الكبيرة للجزائر، وباعتباره مورد غير دائم فضلا على كون عائده يتحدد بقوى خارجية ويعاني تذبذبا شديداً، وجب البحث في إمكانات وبدائل بديلة للنفط تكون لها منفعة وعائد وتحقق إيرادات من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية والتي تمتلك منها الجزائر العديد، ومن بين هذه القطاعات البديلة التي يجب على الجزائر تطويرها والاهتمام بها قطاع الزراعة وقطاع الطاقات المتجددة وقطاع السياحة، وسنتناول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على هذه الإمكانات ومدى قدرتها في تحقيق إيراد وعائد، فهذه البدائل يمكن أن تحقق إيراد وعوائد إذا استغلتها الجزائر وأعطتها الأهمية البالغة نظرا للإمكانات التي تتوفر عليها الدولة من موارد طبيعية وبشرية وغيراها من الموارد،وسنتناول من خلال هذا الفصل مدى قدرة هذه الإمكانات في تحقيق الإيرادات في الاقتصاد الجزائري، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث والمبينة كالآتي:

المبحث الأول: قدرة الإمكانيات البشرية والزراعية للجزائر في تحقيق الإيرادات.

المبحث الثاني: قدرة الطاقات المتجددة في تحقيق الإيرادات.

المبحث الثالث: قدرة السياحة في تحقيق الإيرادات.

المبحث الأول: قدرة الإمكانيات البشرية والزراعية للجزائر في تحقيق الإيرادات.

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد الغير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى في الجزائر، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع من خلال قدرته في تحقيق الإيرادات.

المطلب الأول: دور الموارد البشرية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري

يمثل العنصر البشري المحرك الرئيسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية و تقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

إلا أن الجزائر من دول العالم الثالث، التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة، مما أنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال، و سنتطرق إلى العناصر التالية :[1]

أولا: حجم قوة العمل الزراعية:

إن حجم قوة العمل الزراعية لها علاقة مباشرة بهيكل العمالة في الاقتصاد الوطني و كذلك ترابطها ،كما أن إدخال آلات حديثة و تقنيات جديدة يؤثر على حجم العمالة الزراعية ، فقد قدر حجم قوة العمل الزراعية في سنة 1969 ب 1.540.000 عامل سواء كانت بشكل دائم أو مؤقت و هي تمثل نسبة 50% من مجموع السكان العاملين ، ثم انخفضت إلى 1.335.000 عامل في سنة 1979، بسبب تحول قسم من العمالة النشيطة في الأرياف من سوق العمل الزراعية إلى سوق العمل غير الزراعية و اندماجها فيها ، أما فيما يخص سنة 1983 و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات حول قدرة اليد العاملة و السكان ، بينت أن حجم قوة العمل المستغلة فعلا في الزراعة تمثل 1.097.217 عامل، منهم 269.559 في القطاع الاشتراكي، و في مرحلة تطبيق إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية بلغ عدد العمال فيها 224 ألف عامل أما في القطاع الخاص فقد قدر عدد العمال الدائمين ب 720 ألف عامل .

لكن الملاحظ أن هناك زيادة في قوة العمل في القطاع الفلاحي مقارنة بين سنوات التسعينات و مطلع الألفية الثالثة و يرجع هذا الارتفاع إلى عودة القوة العاملة النشيطة في الريف إلى العمل الزراعي بعد أن فقدت الأمل في الحصول على عمل خارجها، و كذلك الدور الذي قامت به الدولة لامتصاص جزء من البطالة بتنفيذها الأشغال الكبرى في الزراعة، و عليه يمكن القول بأن القطاع الزراعي يملك قدرات بشرية هامة ، بإمكانها تحقيق نمو

[1]– عياش خديجة، مرجع سبق ذكره،ص ص 31/30 .

هائل إذا ما توفرت لها الإمكانيات المادية و المالية و التكوينية و التوجيهية اللازمة، أما بالنسبة لمساهمة العمالة الفلاحية في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000- 2013 نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2- 1): تطور مساهمة العمالة الفلاحية خلال الفترة 2000- 2013:

السنة	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة %	14.12	11.7	10.8	09	10.6

source : ONS, **rétrospective statistique algérienne 1962 2011**, CH14-COMPTES ECONOMIQUES Algérie,2013, p51-69.

نلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة العمالة الفلاحية في انخفاض مستمر من سنة 2000 إلى غاية 2012، حيث بلغت سنة 2000 ما نسبته 14.12%، وبقيت هذه النسبة في النقصان لغاية 2013 حيث تراوحت ب 10.6%، ويعود هذا التراجع إلى هجرة القوة العاملة لقطاع الزراعة من الأرياف إلى المدن نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل مابين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وكذا عدم توفر إمكانيات مادية للفلاح التي تساعد على الهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن العمل في نشاطات أخرى.

ثانيا: التركيب العمري لقوة العمل الزراعية :[1]

يعتبر السن أحد العناصر الأساسية للجانب النوعي لقوة العمل الزراعي، لاختلاف مردودية العمل حسب السن و تعتبر الفترة مابين 25-54 من عمر العامل الفترة الديناميكية التي يكون فيها العامل في أوج قواه البدنية هذا و بالإضافة إلى الخبرة المهنية المكتسبة، أما عن تطور التركيب العمري لقوة العمل الزراعية فإنها تختلف من فترة لأخرى في الجزائر، فتظهر زيادة في نسبة قوة العمل الديناميكية (54-25) ، ففي سنة 1987 لوحظ انخفاض في نسبة قوة العمل لفئة (24-15)، و هو ما يشكل خزان يمد القطاع الزراعي بقوة عمل أكثر نشاطا و مردودية في المستقبل خاصة بتطبيق الإصلاحات الرامية إلى استصلاح الأراضي في الجنوب و السهوب في إطار المشاريع الكبرى التي تهدف إلى توفير مناصب شغل جديدة في إطار تشغيل الشباب، كما أنها تقلل من حجم البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني .

ثالثا : حجم قوة العمل الزراعية المؤهلة :

يعاني القطاع الزراعي من ضعف في قوة العمل المؤهلة ، حيث تقارب نسبة الأمية في الريف 70% و قدر عدد العمال الذين تلقو تكوينا زراعيا منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1976 ب 10.517 عاملا، و هذا يعني أن 99% من القوة العاملة في المجال الفلاحي لم يكن لديها أي تكوين، و كان المخطط الرباعي الأول يهدف إلى تكوين 50.000 عون تقني متخصص لكن ضعف الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين الزراعي لم تسمح بتكوين سوى 43.728 عون متخصص ، كذلك إدخال تقنيات زراعية و المكنة الحديثة أدت إلى زيادة الحاجة إلى قوة عمل مؤهلة، إلا أنه لم يتم تكوين سوى 40373 عامل من العدد المحدد و هي نسبة ضعيفة إذا عرفنا أنها تخص القطاع الاشتراكي وحده ، و إن ما يعادل 5% من هذه القوة العاملة يخسرها القطاع الفلاحي

[1]- عياش خديجة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32/ 34.

سنويا ما بين التقاعد و التسرب ، هذا يعني أن الزراعة بقيت تعاني عجز مطلق في مستوى تأهيل قوة العمل ، و خلال المخطط الخماسي الثاني تم التركيز على القيام بدورات تربصية للعمال تدوم من أسبوع إلى خمسة أسابيع و هكذا انخفضت نسبة العمال الذين لم يتلقوا أي تأهيل في المجال الفلاحي .

المطلب الثاني: قدرة الزراعة في تحقيق الإيرادات

سنتناول خلال هذا المطلب حجم الإنتاج السنوي وكذا نسبة الناتج المحلي الخام، وأيضا نسبة الصادرات والنمو الاقتصادي في القطاع الزراعي:

أولا: حجم الإنتاج الوطني السنوي:

سنتناول تطور حجم الإنتاج الوطني السنوي وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2011، وللتوضيح أكثر سنتناول من خلال الجدول والشكل الآتي حجم الإنتاج الوطني السنوي:

جدول رقم (2– 2): تطور الإنتاج الوطني بالحجم خلال الفترة 2011/2007:

الوحدة: الطن

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الإنتاج الوطني	17505513	16571232	24571232	25202217	25394612

المصدر: هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006– 2013 بين الانجازات والعقبات**، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، نوفمبر 2014، ص 11.

شكل رقم (1–2): تطور الإنتاج الوطني بالحجم خلال الفترة 2011/2007:

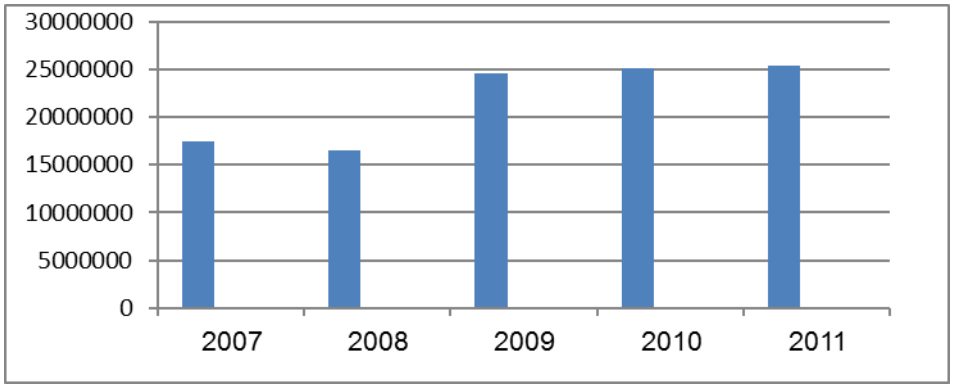

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الإنتاج السنوي الوطني متزايد خلال السنوات 2007 إلى غاية 2011، حيث بلغ حجم الإنتاج الوطني سنة 2007 حوالي 17505513 طن من الزراعة، وبقيت هذه الزيادة ترتفع من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2011 حوالي 25394612 طن، وتعتبر هذا الحجم ليس بالهين وهذا راجع هذا إلى دعم الدولة في هذا القطاع ولكن معظمه يغطي نسبة الاكتفاء الذاتي، فهذا الحجم يمكن من خلاله تحقيق إيرادات إذا ما استغل أحسن استغلال في إنفاقه وتوزيعه.

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر:

سنتطرق إلى تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الخام في الجزائر، وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015، وللتوضيح أكثر نتناول من خلال الجدول والشكل الآتي نسبة المساهمة وهي كالتالي:

جدول رقم (2– 3): تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000/ 2015:

الوحدة: مليار دينار/ النسبة المئوية.

السنوات	الناتج الإجمالي الخام	نسبة المساهمة%
2000	4022.1	8.92
2001	4241.8	9.52
2003	5124.0	10.32
2005	7518.9	8.60
2007	9408.2	7.48
2008	11042.8	6.44
2010	13644.4	9.03
2011	16110.62	8.62
2012	/	9.40
2013	/	10.65
2014	/	11.09
2015	/	13.05

المصدر: من إعداد الطالبات استنادا على:

– غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 32.

– عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 137.

–البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ، بتاريخ 25- 04- 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الخام سنة 2000 حيث تراوحت 8.92% وهذا ما يعادل 4022.1 مليار دينار، حيث بقيت هذه النسب ضعيفة ومتذبذبة خلال السنوات الموالية إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت نسبة مساهمة الزراعة حوالي 13.05% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وبالرغم من الدعم الموجود في قطاع الزراعة إلا انه تبقى ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تساهم بشكل كبير في الزيادة للناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى وذلك لعدم إعطاء أهمية بالغة لقطاع الزراعة.

ثالثا: حجم الصادرات من القطاع الزراعي:

سنتطرق إلى تطور الصادرات الزراعية والغذائية في القطاع الزراعي في الجزائر، وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2013، وللتوضيح أكثر نتناول من خلال الجدول والشكل الآتي نسبة المساهمة وهي كالتالي:

جدول رقم (2– 4): تطور الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2013/2007:

الوحدة: مليون دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	916	124	116	307	355	313	283
النسبة من الصادرات%	0.31	0.39	0.46	0.85	0.48	0.42	0.68

المصدر: هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006– 2013 بين الانجازات والعقبات**، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، نوفمبر 2014، ص 15.

الشكل رقم (2–2): نسبة مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2013/2007:

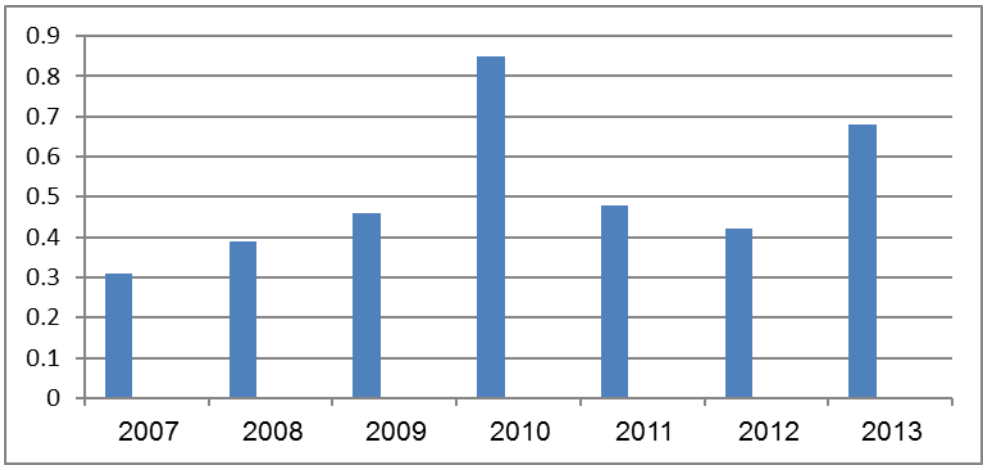

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات من الزراعة ضعيفة وضئيلة، بحيث من خلال السنوات 2007 إلى غاية 2013 لم تتعدى نسبة 1%، حيث بلغت سنة 2007 حوالي 916 وهو ما يعادل 0.31%، وبقيت ضعيفة ومتذبذبة إلى غاية سنة 2013 تراوحت حوالي 0.68%، وبالتالي نسبة الصادرات لاتمثل نسبة عالية فتراوحت مابين 2% و 3% خلال الفترة 2000- 2006، وعلى الرغم من الدعم الموجه لهذا القطاع بقيت نسبة الصادرات من ضعيفة هذا ما يفسر أن الإنتاج الوطني يوجه للسوق المحلية لكي يحقق الاكتفاء الذاتي، وبالرغم من توفر الإمكانات والموارد الزراعية التي تمتلكها الجزائر إلا أن الدولة لم تستغل وتعطي الأهمية البالغة لهذه الإمكانات التي من خلالها يمكن أن تحقق إيرادات وعوائد للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

رابعا: مساهمة قطاع الزراعة في النمو الاقتصادي: من خلال الجدول التالي سنتطرق إلى نسبة مساهمة قطاع الزراعة في النمو الاقتصادي:

جدول رقم (2– 5): تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000– 2013)

السنة	2000	2010	2011	2012	2013
النسبة %	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر: البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS ،بتاريخ 19–02–2017.

من خلال الجدول نلاحظ مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي تعتبر ضعيفة حيث تراوحت نسبتها سنة 2000 إلى 5.46، ولم تلقى أي تحسن خلال السنوات التي تليها لتصل في حدود 9.67% سنة 2011، لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2012 في حدود 18.05% إلى 35.3% سنة 2013 بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي.

خامسا: الايرادات المحتملة من إجمالي الإنتاج:

جدول رقم (2– 6): الايرادات المحتملة من إجمالي الإنتاج:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الإنتاج	17505513	16571232	24571232	25202217	25394612
نسبة الصادرات من إجمالي الإنتاج %	0.31	0.39	0.46	0.85	0.48
باقي نسبة إجمالي الإنتاج %	99.69	99.61	99.54	99.15	99.52

المصدر: من إعداد الطالبات استنادا على:

– هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006– 2013 بين الانجازات والعقبات**، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، نوفمبر 2014، ص 15/11.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصادرات من إجمالي الإنتاج ضعيفة جدا وضئيلة إذا ما قورنت بنسبة إجمالي الإنتاج من القطاع الزراعي، حيث لم تتعدى 1% من إجمالي الصادرات من الإنتاج خلال السنوات 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، وهنا نلاحظ أن الدولة لم تعطي الأهمية البالغة لهذا القطاع ولم تستغله أحسن استغلال، وهذا راجع الى ضعف الدعم له من قبل الدولة، فإذا أحسنت الجزائر استغلاله فانه يحقق إيرادات وعوائد اكبر يمكن من خلالها تحسين الاقتصاد الجزائري، فلابد على الدولة تشجيع الصادرات من هذا القطاع لأنه قابل للنمو والتنامي.

سادسا: بعض الأساليب الممكنة لدعم قطاع الزراعة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق هذا الهدف لابد من خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال[1]:

1– عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص 142/141.

– تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال.

– ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.

– ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض.

– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

– العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بتطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض.

– الاستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة.

– الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لان مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية.

– الاهتمام بترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف انخفاض نسبة الاستثمارات فيه.

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية، والتي تتمثل في إتباع استراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق زيادة إنتاجية الأرض الزراعية:

– **تبني استراتيجية واضحة للتصدير**: يجب العمل على إيجاد استراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير، ومن أهم المحاصيل التصديرية: التمور، الحمضيات، البطاطا، الفلين.

– **دعم القطاع الزراعي**: يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية حيث تساهم في 13.05% من الإنتاج الداخلي الخام، إلا أن الجزائر لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي.

المبحث الثاني: قدرة الطاقات المتجددة في تحقيق الإيرادات

إن الطلب المتزايد على الطاقة في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية وغيرها) لتلبية متطلبات الحياة و نظرا للأهمية البالغة بالنسبة لهذه الثروة الثمينة دفعت بالجزائر إلى البحث عن بديل آخر جديد بعيد عن قطاع النفط ألا وهي الطاقة المتجددة من أجل تمويل الخزينة العمومية بالنسبة للجزائر.

المطلب الأول: قدرات الجزائر في الطاقات المتجددة

أولا: الطاقة الشمسية

إن الطاقة الناتجة عن أشعة الشمس تعادل عشرة آلاف مرة مجموع الطاقة المستهلكة عبر العالم، وتقدر كثافة الانبعاث الحراري من الشمس الساطعة في الصحاري الحارة مثل صحراء الجزائر والمغرب وتونس ب 343 .Wm-2

وتعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر بل هي الأهم في كل حوض البحر المتوسط، حيث يقدر مجموع أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب الوطني ب 169440 تيراوات ساعي/ السنة بما يعادل 5000 مرة الاستهلاك الجزائري و 60 مرة استهلاك دول أوروبا ال 15 المقدرة ب 3000 تيراوات ساعي وفيما يلي الجدول التالي يوضح امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر[1].

الجدول رقم (2– 7): إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر لسنة 2007:

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	منطقة الساحل
المساحة كم2	86	10	04
متوسط مدة الإشعاع الشمسي سا/ السنة ميغاواط	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك وسا/ م2/ السنة	2650	1900	1700
سعر الواط /ساعي	1.6 دولار	1.6 دولار	1.6 دولار
***حجم الإيراد**	4240000 دولار	3040000 دولار	2720000 دولار

المصدر:من إعداد الطالبات استنادا على:

– زواوية أحلام،دور اقتصاديات **الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف،2012/ 2013 ص 169.

- http// solarsnipers.com /pages/ arzicle- details /solar- poWer- for- homes- cost.

من خلال الجدول رقم (2– 7) نلاحظ أن إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر تتربع على ثلاث مناطق على التوالي: الصحراء والهضاب العليا ومنطقة الساحل، إذ نجد أن متوسط مدة الإشعاع الشمسي يبلغ ما قيمته(

[1] – دليل الطاقات المتجددة، **إصدار وزارة الطاقة والمناجم**، طبعة 2007، ص39.

* 1 واط = 0.001 كيلو واط

0.001 كيلوواط ← 1.6 دولار

2650 كيلو واط ← x

3500، 3000، 2650) على التوالي، ومن خلال متوسط الطاقة نجد منطقة الصحراء تحتل مركز الصدارة بما قيمته 2650 سا/ م2/ السنة ثم تليها منطقة الهضاب العليا بما قيمته 1900 سا/ م2/ السنة ثم في المرتبة الثالثة منطقة الساحل بما قيمته 1700 سا/ م2/ السنة.

الشكل رقم(2– 3): إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر لسنة 2007:

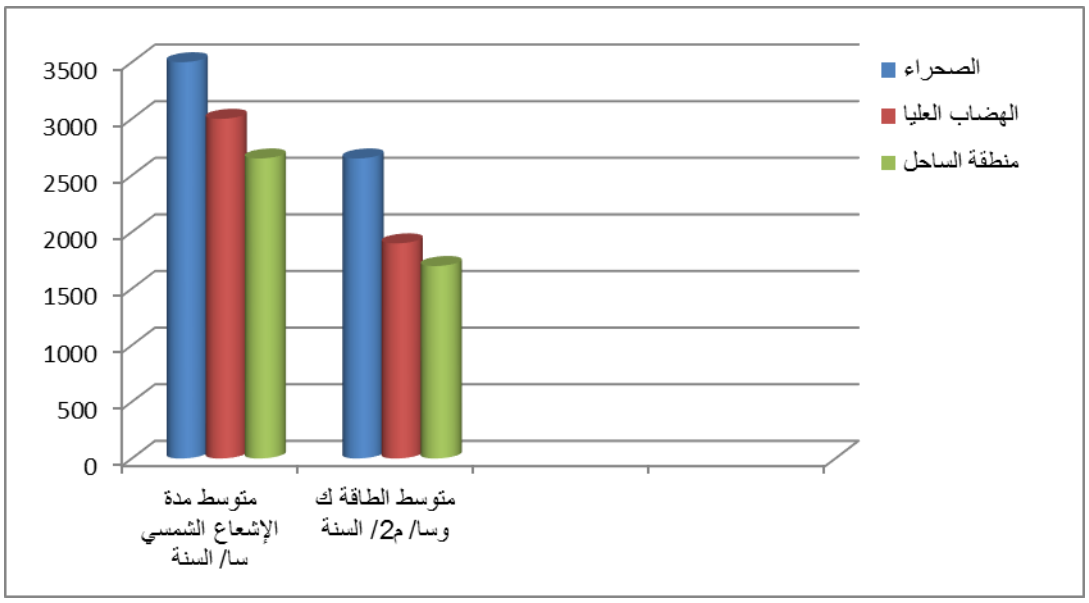

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول.

استنادا للجدول رقم (3–2) والشكل رقم(3–2) نلاحظ أن إمكانيات الجزائر بالنسبة للطاقة الشمسية تكمن في منطقة الصحراء بسبب طبيعة المناخ الذي تتميز به هذه المنطقة، حيث يبلغ متوسط مدة الإشعاع الشمسي 3500 سا/ سنة ومتوسط الطاقة قيمته 2650 ك وسا/ م2/ السنة ثم تليها منطقة الهضاب العليا وهذا ما يجعل الجزائر تتجه نحو الاستثمار في هذا المجال بالرغم من أنه مكلف لكن يتميز بخصوصية الوفرة وغير ناضب، ولو أعطت الجزائر أهمية كبيرة لهذا المصدر في إنتاج الطاقة احتلالها للمراتب الأولى عالميا،حيث تتجاوز 2200 ساعة إشعاع على المستوى الوطني ويمكن أن تصل إلى 3500 ساعة خاصة في الهضاب العليا والصحراء ويمكن للجزائر تحقيق إيرادات من هذا المصدر الثمين وذلك من خلال تعرض الكبير لبعض المناطق الصحراوية لأشعة الشمس ولو اهتمت بها الجزائر لحققت إيرادات هائلة.

يمكن للجزائر أن تحقق إيرادات هائلة من هذه الطاقة لأن لو تعطي أهمية لهذه المناطق الصحراوية التي لا تغيب عنها أشعة الشمس إلا في فصول معينة إذا يجب على الجزائر الاهتمام بهذه المناطق لتحقيق إيراد وعوائد تكون بديلة لقطاع النفط في توليد الطاقة وعليها التطوير في هذا المجال ومواصلة البحث فيه،و باعتباره موردا غنيا حيث أنها لو استغلت الطاقة الشمسية لاحتلت المراتب الأولى عالميا في هذا المجال.

ثانيا: طاقة الرياح

يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع إذ أن الجنوب الجزائري يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي، حيث تزيد سرعتها عن 4 م/ثا وتزيد قيمتها عن 6 م/ثا في أدرار وكانت نسبة مساهمة طاقة الرياح في ميزانية الإنتاج كمايلي:

الجدول رقم (2– 8): مساهمة طاقة الرياح في ميزانية الإنتاج% (2007– 2015):

الوحدة: ميغاواط

السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
طاقة الرياح	ميغاواط	00	20	40	40	60	80	80	80	100
	ميزانية الإنتاج %	0.00	0.09	0.187	0.176	0.247	0.307	0.295	0.268	0.312

المصدر: من إعداد الطالبات استنادا على:

– راتول محمد، مداخي محمد، مداخلة حول **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 148.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2– 8)أن طاقة الرياح لم تستغل سنة 2007 في حين بلغت نسبة مساهمة هذه الطاقة في ميزانية الإنتاج 0.09% سنة 2008 وكانت قوة سرعتها20 ميغاواط وفي سنة 2009 بلغت نسبة مساهمة طاقة الرياح في ميزانية الإنتاج 0.187% حيث انخفضت هذه النسبة في السنة الموالية لتصل نسبة مساهمة هذه الطاقة في ميزانية الإنتاج 0.176%وهذا في سنة 2010 وكانت قوة سرعتها 40 ميغاواط للسنتين 2009 و 2010 على التوالي، وفي سنة 2011 ارتفعت نسبة المساهمة لتصل إلى 0.247% وكانت قوة سرعتها 60 ميغاواط وفي سنة 2012 عرفت نسبة مساهمة طاقة الرياح في ميزانية الإنتاج ارتفاعا كبيرا بنسبة 0.307 %، حيث تراجعت هذه النسبة في السنة الموالية لتصل إلى 0.295% من ميزانية الإنتاج لسنة 2013، وبقيت نسبة المساهمة في انخفاض إلى غاية 2014 وكانت قوة سرعتها 80 ميغاواط خلال السنوات الثلاث بداية من 2012 إلى غاية 2014 لتزداد سنة 2015 بنسبة 0.312 % من مساهمتها في ميزانية الإنتاج حيث بلغت قوة سرعتها 100 ميغاواط ونستنتج في الأخير أن هناك تذبذب في ميزانية الإنتاج وهذا راجع إلى سرعة الرياح والظروف الطبيعية السائد حسب المنطقة وأن تنامي قوة إنتاج الرياح راجع إلى الاهتمام الكبير لهذا المصدر خاصة في المناطق الصحراوية لأنها أكثر تعرضا للرياح خاصة في فصل الربيع بغرض تحقيق إيراد بعيدا عن قطاع النفط.

ثالثا: الطاقة الحرارية الجوفية

تتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في إفريقيا كلها في الجهة الغربية فقط، حيث يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد وتزيد هذه المنابع عن درجة 40 مئوية، والمنبع

الحار أكثر هو منبع المسخوطين★ وقد تصل درجته إلى 96 درجة مئوية ومن الممكن استغلال منابع المياه المعدنية الحارة في توليد ما استطاعته أكثر من 700 ميغاوات[1].

رابعا: الطاقة المائية

تتميز الطاقة المائية بعد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها، إلا أن إنشاء المحطات المائية قد يساهم في تغيير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها، حيث يتسبب إنشاء السدود والخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتادوها إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أن تخزين المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلى رفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وبالتالي تغيير طبيعة المناخ، وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 286 ميغاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009 وإنتاج ما استطاعته 1265 ميغاواط سنة 2007، كما أن الجزائر لها مورد مائي هائل يكمنها أن تولد من خلاله طاقة هائلة فعليها الاهتمام بهذا المورد وأنها قادرة على تحقيق إيرادات منه وذلك من خلال الاهتمام به ونستنتج في الأخير أن الجزائر لازالت متواصلة في تطوير هذه الطاقة لأن معظم المناطق الشمالية أكثر عرضة للأمطار خاصة في فصل الشتاء وكذا مناطق الصحراء كذلك ولو أنها تهتم بهذه الكميات من الأمطار لحققت إراداتها من الطاقة المائية [2] .

خامسا: الطاقة النووية

تعتبر الطاقة النووية من بين الطاقات البديلة غير المتجددة و هذا نظرا لاعتمادها على موارد طبيعية غير متجددة يتدهور إنتاجها بمرور الزمن إذ نجد أن الطاقة النووية تعتمد على احتياطات اليورانيوم المحددة ،ونظرا لقلة الإمكانات اللازمة من تكنولوجيا حديثة وكوادر بشرية كافية ومؤهلة وذات خبرة في هذا المجال في الجزائر لم نتمكن من تحصيل إحصائيات عن الطاقة النووية وهذا راجع أيضا إلى إمكانيات وقوع آثار جانبية خطيرة وضارة على المحيط الحيوي كحدوث كوارث بشرية (كالتشوهات مثلا) و حيوية تؤثر على الغطاء النباتي وهذا على المدى القصير والبعيد، بالإضافة إلى تكلفتها الباهضة، أن الجزائر لم تحقق أي إيراد في مجال الطاقة النووية وهذا راجع للاحتياطات الأمنية التي وضعتها الدولة والأخطار الكبيرة الناجمة من هذه الطاقة فلا نعتبرها بديلا لقطاع النفط ويمكن للدولة أن تستغني عنها لأنها لازالت تبحث في المصادر الطاقوية النظيفة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة الحرارية الجوفية) .

---

[1]- زواوية أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 172.

★**منبع المسخوطين:** ويطلق عليه كذلك بحمام الشلالة يقع على بعد 25 كلم من ولاية قالمة في الجزائر هذا الحمام مشهور عالميا لأنه منطقة سياحية فريدة ومياهه الطبيعية تنبعث من باطن الأرض وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة.

[2]- زواوية أحلام،مرجع سبق ذكره، ص 171.

سادسا: طاقة الهيدروجين:

بالنسبة للطاقة المتولدة عن الهيدروجين نجد أن الهيدروجين يعتبر من أكثر العناصر تواجدا في الكون، فهو يوجد بنسبة صغيرة في الهواء بينما يوجد بوفرة كبيرة متحدا مع الأكسجين في صورة مياه المحيطات والبحار والأنهار، حيث أن كيلوغرام واحد من الهيدروجين يعطي ثلاث أضعاف الطاقة الناجمة عن نفس المقدار من البنزين ، وعلى الرغم من أن كمية الطاقة الحرارية التي يولدها الهيدروجين السائل أكبر ب2.75 مرة من الحرارة التي يولدها حجم مماثل لسائل من المشتقات النفطية ، رغم توفر الهيدروجين بكميات هائلة في الطبيعة نجد أن الجزائر لم تستخدم هذه الطاقة نظرا للاحتياطات الأمنية الموضوعة من طرف الدولة و المخاوف الناجمة عن الأخطار الكامنة في استعمال الهيدروجين خاصة عندما يكون في حالته الغازية ويمكن للجزائر الاستغناء عن هذه الطاقة وبالرغم من أنها لم تستغل فهي لا يمكن أن تحقق أي إيراد لها[1].

وبالرغم من توفر هذه المصادر الثمينة في الجزائر أوجب عليها الاهتمام بهذه الطاقات والمساهمة في تطويرها والتخلص من كل المعوقات التي تقف في تطويرها من جهة وتحقيق الإيراد لها من جهة أخرى، ونستنتج في الأخير أن الجزائر لها قدرة على التطوير في هذه الطاقات لكن لحد الساعة لازالت تبحث في هذه المجالات لتحقيق إيرادات من هذه البدائل .

المطلب الثاني: استراتيجية الطاقات المتجددة وآفاقها في الجزائر

أولا: استراتيجية الطاقات المتجددة:

لمواكبة التغيرات الحاصلة في أسواق الطاقة الدولية شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في تبني استراتيجية طاقوية جديدة تثمن من خلالها إمكانياتها المتوفرة لتلبية متطلباتها المحلية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة وتعزيز التزاماتها الخارجية من جهة أخرى، ومن أجل توفير الشروط التنظيمية والقانونية تعززت الاستراتيجية الجديدة للطاقات المتجددة بجملة من الإجراءات ونذكر منها ما يلي[2] :

1- استراتيجية إدارة الثروة والاقتصاد المستدام:

وهذا بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الثروة القابلة للنفاذ وضرورة الاهتمام بالمساواة بين الأجيال نظرا لاعتماد الجزائر على مورد طبيعي واحد، ويتطلب هذا بالضرورة وضع سياسة للمالية العامة تضمن الحفاظ على قيمة الثروة النفطية وأن يستخدم مسار متحفظ لسعر النفط عند حساب الثروة الدائمة، وعلي يجب التركيز على ميزان المالية العامة غير النفطي لتقدير استمرار الأوضاع المالية العامة، وتثمين احتياطات النفط و الغاز الحالية وإحلالها ببدائل أكثر نجاعة و غير قابلة للنفاذ.

[1]- مخلفي أمينة، **النفط والطاقات المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص229/224.

[2] - زواوية أحلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 173/ 174.

2- تنشيط وتكثيف جهود البحث والتنقيب في إطار الشراكة الأجنبية:

تعد زيادة احتياطي البلاد من أولويات الاستراتيجية الجديدة للطاقة إذ تبلغ مساحة المناطق الرسوبية التي بقي الاكتشاف فيها ضعيفا حوالي 1.5 مليون متر مربع، حيث يغطي مجموع رخص التنقيب الممنوحة 13% فقط من إجمالي المساحة الرسوبية، و تبقى هذه المناطق في حاجة الى الاستغلال إذ تقدر الكثافة المتوسطة للجزائر ب8 آبار في كل 10000 كم2، بينما المعدل العالمي يقدر ب100 بئر لكل 10000 كم2، ففي تكساس مثلا نجد 500 بئر لكل 10000 كم2، أما بالنسبة للشركات المرخص لها بالبحث والاستغلال فعددها محدود جدا في الجزائر إذ لا يتعدى ال30 شركة، ويصبو الهدف المسطر لاستراتيجية الطاقة الجديدة الرفع من وتيرة التنقيب إلى 80 بئر في السنة.

3.إستراتيجية إحلال الطاقات التقليدية بطاقة المركزات الشمسية:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى العمل على إقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير معدات وإنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية باستعمال لاقطات CSP من أجل إحلال الطلب المحلي بالطاقة الشمسية والتصدير في المستقبل، حيث تم إنشاء أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي و الطاقة الشمسية استلمت في جوان 2011 و بتكلفة قدرت ب315 مليون يورو، وبمدة إنجاز تراوحت ب33 شهرا في إطار الشراكة مع مجمع ABENER الاسباني بحاسي رمل، حيث تساهم الطاقة الشمسية في إنتاج 25 ميغاوات من أصل إجمالي يقدر ب1250 جيغاواط وتقوم المحطة ببيع الكهرباء المولد من المصادر الهجينة لمركب سوناطراك الجزائري من أجل تغطية حاجيات الجنوب من الكهرباء.

ثانيا: الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية في الجزائر من الآن إلى غاية 2030 وستكون 40% من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك من الأصول المجددة وبالفعل تصبو الجزائر لان تكون فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية اللتين ستكونان محركا لتطوير اقتصادي مستدام من شأنه تحفيز نموذج جديد للنمو.

1- نظرة شاملة عن الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر[1]:

إنه ومن المتوقع أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة البديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخليها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والأكبر في الخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% حسب إحصائيات الصادرة في بنك الجزائر، أما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من القدرة أن تتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة.

كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 36 بالمائة من حاجاتها بحلول عام 2040 وربما سيخفف هذا حاجاتها للبترول إذ ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا، وبالتالي إمكانية انتقالها من بلد يعتمد

[1]- عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص 59/56.

على موارد نافذة إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة وهو الراهن الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر بقدرات تنافسية كبيرة.

وتعتزم الجزائر على إنتاج أكثر من 30% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة آفاق 2050 في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده، حيث يقر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغاواط توجه للسوق المحلية و1000 ميغاواط للتصدير.

2- برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر:

يشمل البرنامج من الآن إلى غاية 2020 على إنجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة ويكون انجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 3 مراحل:

- **المرحلة الأولى ما بين 2011 – 2010**: وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية لاختيار مختلف التكنولوجيا المتوفرة.
- **المرحلة الثانية ما بين 2014– 2015**: وسوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج.
- **المرحلة الثالثة ما بين 2016– 2020**: وسوف تكون خاصة بالنشر على مستوى واسع.

هذه المراحل تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقة للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بخلق عدة آلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وفي نفس السياق سيقدر إنتاج الكهرباء ما بين 75 إلى 800 كيلوواط ساعي في سنة 2020.

أما فيما يخص برنامج الطاقة المتجددة بالمراحل التالية:

- في سنة 2014 يفوق تأسيس قدرة إجمالية تقدر ب 11 ميغاواط.
- في آفاق 2015 سيتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط.
- من الآن وإلى غاية 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغاواط.
- من الآن وإلى غاية 2030 من المرتقب تأسيس قدرة إجمالية بقيمة 1200 ميغاواط للسوق الوطني، ومن المحتمل تصدير ما يقارب 1000 ميغاواط.

وملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع ومجالات الإنتاج والمتمثل كالتالي:

✓ **تطوير مصادر الطاقة المتجددة:**

- **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:**

تستند الإستراتيجية للجزائر على تسريع تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط إلى إلحاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط من الآن إلى غاية 2020 وكذا إنتاج مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط ذروة في الفترة مابين 2021- 2030.

- **الطاقة الشمسية الحرارية:**

في المرحلة الممتدة بين 2016- 2020 سيتم إنشاء وتشغيل 4 محطات شمسية حرارية مع التخزين بقدرة إجمالية تقدر بحوالي 1200 ميغاواط. ويتوقع في برنامج الفترة مابين 2021 و 2030 إنشاء قدرة تقدر بحوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا لغاية سنة 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة لغاية 2030.

- **طاقة الرياح:**

يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة مابين 2011 و2013 تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط بأدرار وانجاز بين الفترة 2014- 2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما ب 20 ميغاواط، وسوف يشرع في إجراء الدراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز المشاريع الأخرى في الفترة الممتدة مابين 2016- 2030 بقدرة تبلغ حوالي 1700 ميغاواط.

المبحث الثالث: قدرة السياحة في تحقيق الإيرادات

سيتم التطرق خلال هذا المبحث إلى مساهمة السياحة في الاقتصاد في تمويل الخزينة العمومية، من خلال إعطاء إحصاءات حول عدد السياح والإيرادات المترتبة عن توافد هؤلاء السياح، وأيضا سنتناول المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمتها أيضا في التشغيل وحجم الاستثمارات في القطاع السياحي.

المطلب الأول: عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية والمساهمة المباشرة في الناتج المحلي:

سنتناول خلال هذا المطلب عدد السياح الذين يتوافدون إلى الجزائر سنويا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 ومن تم نتناول حجم الإيرادات السياحية والمقدرة بمليون دولار والمساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي:

أولا: عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية:

جدول رقم (2– 9): عدد السياح والإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000– 2014:

الوحدة: شخص/ مليون دولار.

السنوات	عدد السياح	الإيرادات السياحية مليون دولار
2000	866000	102
2001	901000	100
2002	988000	111
2003	1166000	112
2004	1234000	178
2005	1443000	184
2006	1638000	220
2007	1743000	219
2008	1772000	323
2009	1912000	246
2010	2070000	246
2011	2395000	209
2012	2634000	217
2013	2733000	367
2014	2301000	347

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة ورقلة، عدد 04، جوان 2016، ص 79.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2013) حيث تضاعف عدد السياح بنحو ثلاث مرات من سنة 2000 أين بلغ في سنة 2013 إلى 2733000 سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى[1]:

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس، مصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة.

أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح إلى 2301000 سائحا مسجلا تراجعا ب15.8% عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة، ومقارنة مع تونس نجد أن عدد الوافدين من السياح إلى تونس سنة 2013 تقدر 6200000 سائح وسنة 2014 ب 6000000 سائح نجد فرق كبير بين عدد السياح الوافدين إلى تونس والى الجزائر ونرجع سبب تفوق تونس على الجزائر في مجال السياحة هو أن تونس اهتمت بالقطاع السياحي وطورته وجعلت منه قطاعا تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ أنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000- 2014) إلى 212.06 مليون دولا، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحية بنحو 5.44% عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

1- فوزية بوصفصاف، تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 274.

ثانيا: المساهمة المباشرة للسياح في الناتج المحلي الإجمالي: سنتطرق إلى نسبة مساهمة المباشرة للسياح في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (2– 10): المساهمة المباشرة للسياح في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000– 2015

الوحدة: النسبة المئوية.

السنوات	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %
2000	3.1
2001	3.2
2002	3.3
2003	3.4
2004	3.6
2005	3.9
2006	3.3
2007	3.2
2008	3.1
2009	3.7
2010	3.4
2011	3.3
2012	3.3
2013	3.6
2014	3.3
2015	3.5

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 77.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4% خلال الفترة (2000- 2015) وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التشغيل وحجم الاستثمارات في القطاع السياحي:

سنتناول من خلال هذا المطلب إلى مساهمة السياحة في التشغيل سواء من خلال العاملين المباشرين أو من إجمالي العاملين، وسنتطرق أيضا إلى حجم الاستثمارات في القطاع السياحي خلال السنوات 2000 إلى غاية2015 :

أولا: مساهمة السياحة في التشغيل:

جدول رقم (2– 11): مساهمة السياحة في التشغيل خلال 2000– 2015:

الوحدة: ألف موظف.

السنوات	المساهمة في التشغيل	
	العاملين المباشرين	إجمالي العاملين
2000	154.7	392.4
2001	166.3	338.3
2002	180.5	379.3
2003	180.4	402.8
2004	227.5	518.1
2005	258.9	528
2006	239	576.3
2007	225.4	546.2
2008	227.7	515
2009	269.2	593.2
2010	254.1	539.4
2011	266.6	535.4
2012	292.2	583
2013	321.4	634.5
2014	305.9	604.4
2015	327.3	628.3

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 77.

نلاحظ من خلال الجدول انه عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نموا ملحوظا خلال الفترة (2000-2015) حيث تضاعف ب 1.6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانات السياحية الكبيرة بالجزائر

بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء بالجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف اكبر.

ثانيا: حجم الاستثمارات في القطاع السياحي:

جدول رقم (2– 12): حجم الاستثمارات في القطاع السياحي خلال 2000– 2015:

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار
2000	0.297
2001	0.412
2002	0.628
2003	0.850
2004	0.840
2005	0.640
2006	0.840
2007	2.260
2008	2.080
2009	1.770
2010	1.554
2011	1.664
2012	1.774
2013	1.814
2014	1.991
2015	1.6089

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 77.

نلاحظ من خلال الجدول أن وجود تذبذبات في حجم الاستثمارات في القطاع السياحي حيث في سنة 2000 تراوحت نسبة الاستثمارات ب0.297 مليار دولار، وعرفت زيادة ملحوظة خلال الفترة (2000– 2008) حيث بلغ حجم الاستثمارات ب 2.080 مليار دولار، بينما نلاحظ أن من سنة 2009 إلى غاية 2015 تذبذبا وتراجع في حجم الاستثمارات حيث بلغت سنة 2015 إلى 1.6089 مليار دولار.

المطلب الثالث: آفاق السياحة في الجزائر والحلول المقترحة

أولا: آفاق مخطط التهيئة السياحية إلى غاية 2025:

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة ب[1]:

1- عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009، أو على المدى المتوسط 2015، أول على المدى البعيد 2025، في إطار التنمية المستدامة من اجل جعل الجزائر بلد مستقل.

2- تحديد وسائل ووضعها حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

3- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من اجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد بأكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة، إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات:

- ✓ تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.
- ✓ تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.
- ✓ إعداد برنامج نوعية سياحية.
- ✓ تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.
- ✓ تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من اجل دعم النشاطات السياحية وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني:

- المنطقة الشمالية وسط.
- المنطقة الشمالية شرق 1.
- المنطقة الشمالية شرق 2.
- المنطقة الغربية.
- منطقة الهضاب العليا.
- منطقة الجنوب.
- منطقة الصحراء الكبرى.

1- بربش السعيد، شابي حليمة، **دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**،ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابه، نوفمبر 2011، ص 13.

وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم (2– 13): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015:

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	% 3
مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 77.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1,47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ1,8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 69 1598 سريرا.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام(PIB) فكانت بمعدل تطور الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

ثانيا: الحلول المقترحة

يمكن حصر الحلول المقترحة فيما يلي[1]:

1– تأهيل العنصر البشري الكفء:

صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

2– رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج

1– عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 78.

التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07%، وهي نسبة ضعيفة جدا، لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

3- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:

مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض بناء إستراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم المؤسسات أي تكييفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

4- ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

- حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر.
- تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي.
- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012/ 2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 14% بعد كل من البيروقراطية 20.5% والتمويل 15.7%.

خلاصة الفصل:

بعد استعرضنا الفصل الثاني حول قدرة الإمكانات البديلة لقطاع النفط في تحقيق الإيراد اتضح لنا أن الجزائر لها العديد من الخيارات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها أن تنهض بالاقتصاد الجزائري، وقمنا بدراسة بعض الإمكانات حيث استخلصنا أن الجزائر لديها إمكانيات بشرية وزراعية هائلة إلا أن الإيراد المتأتي منها ضعيف جدا، إذا ما قورن بحجم الإنتاج الإجمالي، أما فيما يخص مجال الطاقة المتجددة فالجزائر لازلت قيد البحث التطوير لكن الدولة لم تحقق عوائد على الرغم من امتلاكها لإمكانيات عديدة ومتنوعة، أما فيما يخص السياحة استنتجنا أن عدد السياح في تزايد مستمر ولكن رغم هذه الزيادة إلا أن الايرادات المتأتية بقيت ضعيفة، ومن اجل تحقيق عوائد من هذه الإمكانات وجب على الدولة الاهتمام بهذا القطاعات التي يمكن أن تكون بديلة لقطاع النفط على المدى البعيد والقيام بدعمها وتشجيعها من قبل الدولة فهي قادرة على النهوض باقتصادها.

الخاتمة العامة

من خلال البحث الذي تم التطرق إليه، والذي ضم فصلين تم معالجة الإشكال الرئيسي المطروح " **تحليل إمكانات الاقتصاد الجزائري في تحقيق الإيراد العام؟**"، حيث تم القيام بتحليل أساسيات الموضوع، وتم التطرق في البدء إلى قطاع النفط ومساهمته في تحقيق الإيراد، وإلى بعض الموارد البديلة لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التنوع في الاقتصاد والتي تعود بإيرادات وعوائد يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه تم اختبار فرضيات البحث إما بالإثبات أو النفي ونستخلصها فيما يلي:

الفرضية الأولى: يساهم قطاع النفط في بناء الاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية لزيادة إيراداتها "صحيحة" حيث أن قطاع النفط المساهم الأول في زيادة نسبة الصادرات والتي يمكن أن تحقق لنا إيرادات.

الفرضية الثانية: يعتبر كل من قطاع الزراعة والطاقة المتجددة والسياحة من بين أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط في الجزائر في تحقيق الإيرادات" صحيحة"، حيث أن الجزائر أعطت كل الأهمية لهذه القطاعات لتحقيق عوائد لها.

الفرضية الثالثة: قدرة القطاع الزراعة والطاقات المتجددة والسياحة في تحقيق الإيرادات من خلال العوائد المتأتية منها" صحيحة"، حيث أن الجزائر تستطيع التطوير في هذه القطاعات المتنوعة وأن تعطي كل الاهتمام بها وتقوم بتشجيعها ودعمها من طرف الدولة من أجل النمو الاقتصادي للبلاد.

❖ **نتائج البحث:**

ويمكن إيجاز النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

– يساهم قطاع النفط في تحقيق اكبر العوائد والإيرادات المتأتية للدولة، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج النفط من قبل الدولة إلا أن نسبة الصادرات خارج هذا القطاع لم تتعدى 5%.

– تمتلك الجزائر إمكانات وموارد طبيعية وبشرية هائلة يمكن من خلالها تحقيق إيرادات إذا ما أحسنت استغلالها العقلاني وإعطائها الأهمية البالغة.

– يساهم القطاع الزراعي في زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وهذا يؤدي إلى جلب العملة الصعبة وبالتالي تحقق إيرادات من هذه الصادرات.

– تمتلك الجزائر إمكانيات الطاقوية ومتجددة هائلة يمكن أن تكون بدبلة للنفط إذا ما استغلت استغلالا جيدا.

– تعتبر الجزائر غنية بالمقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية والأثرية والبشرية التي يمكن من خلالها جلب السياح وبالتالي تحقيق إيرادات.

- توصلنا إلى أن نسبة الصادرات من القطاع الزراعي ضعيفة وضئيلة جدا بحث لم تتعدى 1% خلال السنوات 2000- 2013، هذا ما يفسر أن الدولة لم تعطي الدعم الأهمية اللازمة لهذا القطاع، بحث إذا تم استغلاله الأمثل يعود لنا بالإيرادات لأنه قطاع قابل للنمو والتنامي فلابد على الدولة تشجيع الصادرات من هذا القطاع.

- توصلنا إلى إن الجزائر لديها إمكانات طاقوية مختلفة يمكن أن تحقق من خلالها إيراد، ولكن في الواقع لازلت الجزائر في إطار البحث والتطوير في هذا المجال ولحد الساعة لم تحقق إيرادات ملموسة من هذا القطاع.

- توصلنا إلى أن عدد الوافدين من السياح في الجزائر في تزايد مستمر خلال الفترة 2000- 2015، وهذا راجع إلى عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن، أما بالنسبة للإيرادات فيلاحظ أنها ضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة وكذا عدد السياح.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

من خلال الدراسة التطبيقية التي تطرقنا إليها ارتدينا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- يجب على الجزائر البحث على إمكانات خارج قطاع النفط وعدم الاعتماد على قطاع واحد، وذلك من اجل تنويع اقتصادها.

- تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، وخاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق عرضة لأشعة الشمس.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، وتحسين مستوى الخدمات السياحية.

❖ **آفاق الدراسة:**

رغم محاولة الإلمام بجميع المفاهيم ذات العلاقة بمفاهيم البحث إلا أن المجال يبقى مفتوح أمام الباحثين للتعمق أكثر، ويمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي يحتمل أن تطرح كإشكاليات للبحوث أخرى يمكن أن تكون تتمة للبحث:

- الطاقات المتجددة كبديل للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- تشجيع الصادرات الزراعية خارج قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. الدوري محمد أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 1983.
2. حسن أحمد شحاتة، **كتاب التلوث البيئي و مخاطر الطاقة**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2013.
3. نزيه الدباسة، **إدارة القرى السياحية**، دار الحامد، الأردن، 2009.
4. نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط 2، دار المسيرة، الأردن، 2007.
5. يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
6. حسين كفافي، **رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
7. خربوطلي صلاح الدين، **السياحة المستدامة**، دار الرضا، دمشق، 2004.
8. صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2004.
9. عباس مصطفى معرفي، **مبادئ الطاقة**، مجالس النشر العلمي، الكويت، 1990 .
10. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية وتقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2006.
11. عثمان أحمد الخولي، محمود محمد الشريف، **الزراعة العربية**، دار المطبوعات الجديدة، ط 2، د . ت.
12. زكي خليل مساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، دار المناهج، الأردن، 2005.
13. محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**"، دار الفكر الجامعي، 2006.

ثانياً: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية:

14. الهاشمي طيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006- 2013 بين الانجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، نوفمبر 2014.
15. بربيش السعيد، شابي حليمة، **ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة حول دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة – – السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، جامعة باجي مختار عنابه، نوفمبر 2011.
16. بوقرة رابح، بن واضح الهاشمي، **آثار استغلال اقتصاديات الطاقات المتاحة المتجددة على الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة سطيف.
17. راتول محمد، مداحي محمد، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا و توجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية و حماية البيئة**، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سيلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و المؤسسة و العدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر2012.

18.عمامرة أسامة، بن خليفة حمزة، **أهمية تطور الفلاحة الصحراوية كخيار بديل لقطاع المحروقات بالجزائر**، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 09/ 10 نوفمبر 2016.

19.يونس زين، عبد المالك زين، **القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري**، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 09/ 10 نوفمبر 2016.

ثالثاً: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

20.زواوية أحلام، دور اقتصاديات **الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف،2012/ 2013.

21.فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

22.بلقاسم سرا يري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008.

23.حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2012/2011.

24. سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2014/2013.

25.عمر شريف، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2007/2006.

26.عمراوي عادل، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016/2015.

27.عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013/2012.

28. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011/2010.

29. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

30.مريم بوعشير، **دور و أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010/ 2011.

31.منصوري الزين، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

32.نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان ، 2012 / 2011 .

33.وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013/2012.

34.وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011/2010.

35.شيلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2004-2005.

رابعاً: المجلات والدوريات والجرائد:

36. فضيل عبد الكريم، **النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران (الجزائر)، العدد 17/ ديسمبر 2014 .

37. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 04، جوان 2016.

38.فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**،جامعة ورقلة- الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/11 .

39.فوزية بوصفصاف، **تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015.

40.فوزية غربي، **واقع إنتاج الحبوب في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 5، ديسمبر 2003 .

41.محمد مصطفى الخياط، **الطاقة البديلة تحديات و آمال**، مجلة السياسة الدولية، العدد4، أفريل 2006.

42.مخلفي أمينة، **النفط والطاقات المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة – الجزائر-، العدد 211/09.

خامساً: القوانين والمراسيم:

43. الجريدة الرسمية، **القانون رقم 03- 03**، الجزائر، المؤرخ في 17 فيفري 2003.

44. الجريدة الرسمية، **القانون رقم 03–01**، الجزائر، المؤرخ في 17 فيفري 2003 - القانون رقم 03- 02 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

45. الجريدة الرسمية، **المرسوم 88 – 214**، الجزائر، المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92- 402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

46. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 98- 70**، الجزائر، المؤرخ في 21 فيفري 1998.

47. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 98–94**، الجزائر، المؤرخ في 10 مارس 1998.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

48. ONS, rétrospective statistique algérienne 1962 2011, CH14-COMPTES ECONOMIQUES

III- مراجع الانترنت:

49. البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ.

50. البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS .

51.حفيظ صواليلي ،**أزمة عامة في الجزائر"** ، مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائرية ، على الموقع الالكتروني www.elkabar.com .

52. وزارة الطاقة و المناجم، ، **دليل الطاقات المتجددة**، مديرية الطاقة الجديدة و المتجددة ، الجزائر2007.